ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م | العدد 147 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

تكليف عمار هارب الكريم قائماً بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

- شغل عدداً من المناصب القيادية منها عضو اللجنة الثورية في الحديدة عقب انتصار ثورة 21 سبتمبر
- تم تعيينه مديراً عاماً لمديرية قفل شمر
- تم تعيينه وكيلاً لوزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المحليات
- تم تكليفه نائباً لرئيس غرفة عمليات الطوارئ للجنة العليا لمواجهة الطوارئ والكوارث وأضرار السيول
- مساعداً لرئيس وحدة التدخلات المركزية التنموية الطارئة

ضابط سلسلة الثروة السمكية والأحياء البحرية زكريا مهاوش لـ "اليمن الزراعية":

- تنظيم سلاسل القيمة السمكية هو المدخل الحقيقي لتنمية القطاع وتحسين معيشة الصيادين
- كل جزء من السمكة له قيمة وما كان يُهدر بالأمس يمكن أن يصبح ثروة اليوم

البحوث السمكية هي الأساس العلمي لأي قرار رشيد يهدف إلى حماية وتنمية الثروة السمكية

أولوياتنا في المرحلة المقبلة هي التوسع الرأسي في الإنتاج وتأهيل وتطوير البنية التحتية للقطاع السمكي

خلال اجتماع بصنعاء لمناقشة أوضاع القطاعين الزراعي والسمكي

العلامة مفتاح: نولي اهتماماً كبيراً بالقطاع الزراعي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي

الهارب: نخوض معركة التنمية الزراعية بكل إتقان كل من موقعه بما يخدم توجهات القيادة الثورية والسياسية

إرشادات لمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد لمحصول الكركم (المِـرْد)

سلاسل القيمة والقيمة المضافة للثروة السمكية في اليمن

سلسلة القيمة في الأسماك (Fish Value Chain)

أهمية سلاسل القيمة للثروة السمكية في اليمن

توسع الأسواق والمشاريع السمكية يغيّر أنماط الاستهلاك ويرفع الطلب على المنتج المحلي

من البحر إلى المستهلك

كيف تصنع سلاسل القيمة الفارق؟

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 147 | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م

القائم بأعمال رئاسة الوزراء يناقش أوضاع القطاعين الزراعي والسمكي

اليمن الزراعية- صنعاء

أكد القائم بأعمال رئيس الوزراء العلامة محمد مفتاح على أهمية تضافر الجهود في مواصلة عملية البناء والتطوير للقطاعين الزراعي والسمكي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة لمختلف المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب.

وأشاد العلامة مفتاح في اجتماع بجهود الوزارة والقائمين عليها في الحفاظ على استمرارية العمل وعدم توقفه عقب استشهاد الوزير رضوان الرباعي والمضي في تنفيذ إستراتيجية القطاع الزراعي والخطط المقرة.

وأشار العلامة مفتاح، إلى أن القيادة الثورية والسياسية تولي قطاع الزراعة عناية خاصة باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي عبر توفير إمدادات مستقرة ومستدامة من الغذاء، وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.

وشددّ على أهمية الزراعة والثروة السمكية في خدمة الاقتصاد الوطني ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات الزراعية والسمكية، وتقليل العجز في الميزان التجاري، وبالتالي دعم العملة الوطنية وتحقيق استقرار اقتصادي شامل.

وأفاد العلامة مفتاح، بأن نجاح العمل في هذا القطاع الواسع لا يعتمد على العمل المكتبي فحسب، بل وبدرجة أساسية على عمق العلاقة بالمزارعين والصيادين والمنتجين وبتنوع العمل الإبداعي بين الممارسات الميدانية الإنتاجية والجوانب الفنية والاقتصادية، متمنيًا للجميع التوفيق والنجاح في مهامهم اليومية ومواصلة النهوض بهذا القطاع الحيوي.

من جانبه، أكد القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الحرص على استشعار الجميع بالمسؤولية في مواجهة التحديات الناجمة عن تداعيات العدوان والحصار، وآثارهما على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وقال الهارب: "إيماننا بأهمية دور هذه الجبهة المحوري، ننطلق اليوم انطلاقة إيمانية جهادية، متوكلين على الله سبحانه وتعالى، ونثق في نصره وعونه"، مشدداً على ضرورة تكاتف الجهود لخوض معركة التنمية الزراعية والعمل بكل تفان وإتقان كل من موقعه بما يخدم توجهات القيادة الثورية والسياسية لتحسين الإنتاج وتطوير القطاع الزراعي كمصدر مهم لتعزيز عوامل الصمود واستقلالية القرار.

كما أكد أن قيادة الوزارة لن تدّخر جُهداً في القيام بواجباتها، كتشكيلة متكاملة، لمواصلة العطاء والإنجاز ومواجهة التحديات والمؤامرات التي تستهدف مصادر الأمن الغذائي للبلاد.

وثمن القائم بأعمال وزير الزراعة، دور القيادات السابقة للوزارة في تحديد أولويات المرحلة ورسم منهجية التنمية، مؤكدًا الحرص على مواصلة تلك الجهود في سبيل النهضة الزراعية وتحقيق عوامل الصمود في مختلف المجالات، مؤكداً أنه لا نجاح إلا بتكاتف جهود الجميع من مزارعين وصيادين، وعاملين ومنتجين وكل قيادات السلطات المحلية وقيادات العمل التعاوني، مبينًا أن المرحلة اليوم تفرض على الجميع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار الهارب إلى أنه بزراعة الأرض وخفض فاتورة الاستيراد وتنظيم العمل وفق سلاسل القيمة سيربح المواطن وستتوفر فرص عمل أكثر، ويكتسب اليمن عوامل القوة والنهوض.

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تُحيي الذكرى السنوية للشهيد الرئيس الصماد

اليمن الزراعية- صنعاء

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والهيئات والمؤسسات التابعة لها الأسبوع الماضي، الذكرى السنوية للشهيد الرئيس صالح علي الصماد، بفعالية خطابية.

وفي الفعالية أكد عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي، أن الرئيس الشهيد الصماد بتضحياته وإخلاصه قدّم أنموذجا إيجابيًا لمنهج المسيرة القرآنية في إدارة الحكم، وصار واحدًا من الزعامات الاستثنائية التي أنتجتها الشعوب.

وأشار إلى أن الشهيد الصماد حوّل التحديات إلى نجاحات في زمن قياسي من خلال أدائه وتحركاته وبصماته الوطنية والتنموية، مبينًا أن الصماد لم ير في السلطة مغنمًا ولا وسيلة للتكسب، وإنما مسؤولية لإحقاق الحق وخدمة الوطن والمواطن، لافتاً إلى أن الرئيس الشهيد الصماد رسم خارطة طريق وطنية لتحقيق طموحات الشعب اليمني في بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن مشاريع الوصاية والتبعية.

كما أكد النعيمي، أهمية إحياء الذكرى السنوية للشهيد الصماد، لاستلهام الدروس والعبر من تضحياته في مواجهة قوى العدوان، مؤكدًا ضرورة الاهتمام بأسر الشهداء باعتبار ذلك أقل واجب تجاه من قدموا أرواحهم دفاعًا عن الوطن.

وتطرق إلى اهتمام القيادة الثورية والمجلس السياسي الأعلى، بأسر الشهداء وفاءً وعرفانًا بما قدموه من تضحيات في سبيل الدفاع عن اليمن ومواجهة قوى الهيمنة والاستكبار.

بدوره أشار القائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عمار الهارب، إلى أن الشهيد الصماد سيظل عنوانًا للصمود والتضحية، والثبات الذي كان عليه، حيث كان رمزاً وطنياً، تجسّدت شخصيته في أنه نهل من ثقافة المشروع القرآني الذي جاء به الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي.

وأكد أن تلك المواقف تمثل أسمى صور الوطنية والوفاء للأرض والإنسان، والاحتفاء بذكراه يشكّل فرصة مهمة لتعزيز روح الانتماء والولاء الوطني لدى الشباب، وإعداد جيل واعٍ قادر على مواجهة التحديات والدفاع عن الوطن بثبات وإخلاص.

ولفت الهارب، إلى أهمية إحياء هذه الذكرى لاستلهام معاني التضحية والفداء من الشهيد الرئيس الصماد في استمرار الثبات والصمود والدفاع عن الوطن، معتبراً الصماد مدرسة من القيم ومكارم الأخلاق والصفات الحميدة التي ينبغي على الجميع التحلي بها.

وأفاد بأن إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، محطة للوقوف أمام شخصية تُحيي في النفوس معاني العزة والكرامة والبذل والعطاء، وفرصة لاستحضار مواقفه في سبيل الدفاع عن الوطن، معبرًا عن الفخر والاعتزاز بتضحيات الشهيد الرئيس الصماد وكل شهداء الوطن التي أثمرت نصرًا وعزًا وكرامة للشعب اليمني.

من جانبه أشار وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع الخدمات والدعم مراد الشائف إلى أن إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، فرصة لاستذكار تضحياته في مواجهة قوى الهيمنة والاستكبار.

وأكد أهمية استلهام الدروس من حياة الشهيد الصماد لتأكيد المضي على نهجه والسير على دربه الجهادي الذي حقق به إنجازات وانتصارات عظيمة.

وتطرق الوكيل الشائف، إلى نبذة من حياة الشهيد الصماد وشخصيته الإيمانية والجهادية وما قدّمه من تضحيات في سبيل الله وإعلاء دينه، مبينًا أن الشهيد الصماد كان مثالًا في التضحية والفداء والشجاعة والثبات والصمود بما تحمله من مسؤولية في ظرف عصيب ومرحلة من أخطر المراحل التي قاد فيها الوطن.

بدوره أشاد الناشط الثقافي إبراهيم العبيدي، بمناقب الشهيد الرئيس الصماد وبمآثره، ما يدعو إلى الاستفادة من الدروس والعبر من حياته في تجسيد القيم والمبادئ السامية واستلهام روحية التوكل على الله في كل الأعمال والمهام.

ولفت إلى أهمية احياء الذكرى لتعزيز الجانب التربوي والاستفادة من الدروس العملية للرئيس الشهيد صالح الصماد، حاثًا الجميع على التحلي بالروح الايمانية للشهيد الصامد والدعاء والخشوع والاعتماد على الله تعالى والثقة بالله في مسيرة الحياة.

النعيمي وقيادات وزارة الزراعة والجهات التابعة لها يزورون أضرحة الشهداء الصماد والرهوي والغماري

اليمن الزراعية- صنعاء

زار عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي ومعه قيادات وموظفو وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والهيئات والمؤسسات التابعة لها، أضرحة الشهداء الرئيس صالح الصماد، ورئيس حكومة التغيير والبناء أحمد الرهوي، ورفاقه الوزراء، والفريق الركن محمد الغماري.

وخلال الزيارة وضع النعيمي والقائم بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عمار الكريم ووكلاء الوزارة وقيادات وموظفو الوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة لها، أكاليل من الزهور على أضرحة الشهداء، وتم قراءة الفاتحة على أرواحهم وكافة شهداء الوطن الذين ارتقوا في مواجهة قوى الاستكبار العالمي.

وأشاد الزائرون بالتضحيات والملاحم البطولية التي سطرها الشهداء والتي تمثل مصدر فخر واعتزاز أبناء الوطن وكل أحرار الأمة، وسيخلدها التاريخ بأحرف من نور في أنصع صفحاته.

وأشاروا إلى أن تضحيات الشهداء، ستظل خالدة في وجدان اليمنيين، وملهمة للأجيال القادمة في السير على النهج الجهادي دفاعًا عن الوطن وسيادته واستقلاله.

وأكدوا أن بطولات الشهداء وتضحياتهم الجسيمة بما في ذلك استشهاد القادة العظماء ستظل حاضرة في الذاكرة الوطنية والقومية وأنموذجًا مشرفًا للأجيال في التضحية والعطاء نصرة للحق ودفاعًا عن وطنهم وحقه في الكرامة والسيادة والاستقلال.

تكليف عمار هارب الكريم قائماً بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

اليمن الزراعية- صنعاء

صدر الأسبوع الماضي القرار الجمهوري رقم (72) لسنة 1447هـ قضت مادته الأولى بتكليف الأخ/ عمار علي محمد هارب الكريم قائماً بأعمال وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، فيما نصّت المادة الثانية على العمل بالقرار من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.

ويأتي هذا القرار في إطار تعزيز الأداء المؤسسي للقطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والموارد المائية والثروة السمكية، لما تمثله من أهمية مباشرة للأمن الغذائي والمعيشي.

ويُعد الأستاذ عمار علي محمد هارب الكريم من الكوادر الإدارية التي تدرجت في العمل التنموي من الميدان إلى مواقع المسؤولية العليا؛ حيث وُلد عام 1986م في محافظة حجة – بمديرية قفل شمر، وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة صنعاء، وحصل على الليسانس في الشريعة والقانون، وشغل عدداً من المناصب القيادية، أبرزها عضو اللجنة الثورية في محافظة الحديدة عقب ثورة 21 سبتمبر 2014 إلى منتصف 2017 حيث تم تعيينه مديرًا عامًا لمديرية قفل شمر بمحافظة حجة، وفي سبتمبر 2020 تم تعيينه وكيلاً لوزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المحليات، إلى جانب عضويته في اللجنة الزراعية والسمكية العليا.

وفي أغسطس 2025 تم تكليفه نائباً لرئيس غرفة عمليات الطوارئ للجنة العليا لمواجهة الطوارئ والكوارث وأضرار السيول، ومساعداً لرئيس وحدة التدخلات المركزية التنموية الطارئة، وهو من المهتمين بالعمل التنموي خاصة المبادرات المجتمعية والتمكين الاقتصادي وأسهم في إدارة وتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية.

أمين العاصمة يحث على مضاعفة الجهود لإنجاز المشاريع الزراعية والسمكية

مناقشة سبل إنجاز المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية في أمانة العاصمة

اليمن الزراعية- صنعاء

ناقش اجتماع بوحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بأمانة العاصمة، برئاسة أمين العاصمة الدكتور حمود عباد، سبل تنظيم وتحسين العمل الإداري والميداني بما يسهم في إنجاز المشاريع.

وأكد الاجتماع على أهمية استكمال المشاريع السابقة البالغ عددها 14 مشروعًا، وعمل معالجات لها، وبدء العمل في المشاريع الجديدة.

وحث أمين العاصمة على تضافر ومضاعفة الجهود لإنجاز المشاريع الزراعية والسمكية، والإسهام بفاعلية في مجال التمكين الاقتصادي، ودعم وتشجيع الأسر المنتجة، وتحسين مشاريعها ومصادر الدخل، وتهيئة مسارات العمل بهذا الجانب.

وشدد على ضرورة إنجاز خطط وبرامج المشاريع في هذا المجال، والاستفادة من كافة المدخلات، والعمل بروح المسؤولية والفريق الواحد، وتصويب مسارات الصرف والإنفاق وفقًا للخطط الموضوعة.

بدوره، أشار وكيل الشؤون الزراعية بالأمانة سريع إلى أهمية تكامل الجهود لتنفيذ وإنجاح المشاريع الزراعية والسمكية، وتعزيز التعاون بين الجهات ذات العلاقة لتحقيق نقلة نوعية في مختلف المجالات.

كما استعرض مدير الوحدة عبدالله شرف الدين الجهود المبذولة في التنسيق مع مختلف الجهات المعنية، لتنفيذ العمل عبر الجمعيات التنموية بحسب الموارد المتاحة في كل مديرية.

ورشة تدريبية في مديرية باجل لتعزيز دور الميسّرين وتفعيل المجاميع الإنتاجية

تدشين حصاد محصول الذرة الحمراء بمديرية السخنة

زيارة ميدانية لقيادات مؤسسة الحبوب وأكاديمية بنيان وجمعية باجل لمزارعي السمسم الأبيض بباجل

اليمن الزراعية_ الحديدة

نفذ مساعدو ضباط سلاسل القيمة بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية نزولاً ميدانيًا إلى جمعية باجل التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمحافظة الحديدة، لإقامة ورشة تدريبية استهدفت الميسّرين ومنسقي العزل والوحدات الإنتاجية، بمقر الجمعية في مديرية باجل.

وجرى خلال الورشة استعراض منهجية العمل وآلية تنفيذها، وشرح أدوار الهيكل التنظيمي ابتداءً من ميسّر المجموعة الممثل للمزارعين، وصولًا إلى مستوى الجمعية.

كما تم تدريب المشاركين على نموذج خطط المزارعين وفق السلاسل الإنتاجية، وتسليم كل ميسّر ملفًا خاصًا بخطط المزارعين التابعة للمجموعة، مع توجيههم بالبدء في تعبئة الخطط كتطبيق عملي أولي، يتم من خلاله التقييم وتحديد آلية النزول الميداني لتفعيل المجاميع الإنتاجية.

وأشارت مخرجات الورشة إلى تحسّن مستوى الفهم لمنهجية العمل وآلية تنفيذها لدى الميسّرين والمنسقين، ووضوح أدوار الهيكل التنظيمي ومسؤوليات كل مستوى، إلى جانب ارتفاع مستوى الجاهزية لتطبيق خطط المزارعين ميدانيًا وتفعيل المجاميع الإنتاجية.

إلى ذلك نفذت قيادة المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب، وأكاديمية بنيان للتدريب والتأهيل، وجمعية باجل التعاونية الزراعية، وضابط سلسلة القيمة للمحاصيل الزيتية، زيارة ميدانية إلى مزارعي السمسم الأبيض بعزلة الجمادي، قرية دير عيسى، بمديرية باجل بمحافظة الحديدة، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الزراعة التعاقدية والنهوض بمحاصيل الحبوب والزيوت المحلية.

وخلال الزيارة جرى عقد اجتماع مع جمعية باجل التعاونية الزراعية لتقييم واقع زراعة السمسم الأبيض، إضافة إلى النزول الميداني لمعاينة المحاصيل والاطلاع على مستوى الأداء الزراعي في الحقول، كما تم استعراض كشوفات بيانات المستفيدين من برنامج الزراعة التعاقدية، ومتابعة تجهيز العقود الرسمية وتوقيعها، بما يضمن حقوق المزارعين وتسويق إنتاجهم وفق آلية منظمة.

وأكد المشاركون أهمية هذه الزيارات الميدانية في دعم مزارعي السمسم الأبيض، باعتباره من المحاصيل النقدية الواعدة التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

من جانب آخر، دشّنت قيادة السلطة المحلية والجمعية التعاونية الزراعية بمديرية السخنة النموذجية حصاد محصول الذرة الحمراء في قرية شعوة بعزلة الرامية العليا.

وخلال التدشين أكد مدير عام مديرية السخنة محمد حسين عقاري أهمية تشجيع المزارعين ودعم الأنشطة الزراعية بما يسهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مشيرًا إلى أن وادي جاحف يُعد من أكبر الأودية إنتاجًا في المديرية ويسهم في ري مساحات زراعية شاسعة، موضحاً أن السلطة المحلية والجمعية التعاونية، وبالتنسيق مع المؤسسة العامة لإكثار البذور، أسهمت في التوسع الرأسي للمحاصيل الزراعية من خلال توفير البذور المحسنة، إلى جانب دعم المشاريع الخدمية وتنفيذ عدد من الحواجز المائية.

من جانبه أوضح رئيس جمعية السخنة التعاونية متعددة الأغراض محمد معافا الأهدل أن تدشين حصاد الذرة الحمراء يأتي في إطار توجهات اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والاتحاد التعاوني الزراعي نحو التوسع الرأسي في إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية من الحبوب.

وأشار إلى أن المديرية حققت خطوات متقدمة في مسار الاكتفاء الذاتي بعد أن كانت تعتمد سابقًا على برامج الرعاية الاجتماعية.

وأكد أن الجمعية تعمل بالتنسيق مع شركاء التنمية على تحسين الإنتاج ورفع الجودة، بما يحقق توسعًا في زراعة محاصيل الحبوب، إلى جانب تطوير التسويق الزراعي بما يضمن منافسة المنتج المحلي.

محافظ صنعاء: الجمعيات التعاونية الزراعية حجر الزاوية لتنمية القطاع التنموي

تكريم عدد من جمعيات العزل التنموية المتميزة بمحافظة صنعاء

اليمن الزراعية- صنعاء

كرّم مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والقطاع الزراعي بمحافظة صنعاء جمعيات العزل التعاونية التنموية، نظير تميزها في المجال الزراعي.

وشمل التكريم 10 جمعيات نموذجية، بشهادات تقديرية ودراجات نارية، بدعم وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة، بإشراف مباشر من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة.

وخلال التكريم اعتبر محافظ صنعاء عبد الباسط الهادي أن الجمعيات التنموية التعاونية حجر الزاوية لتنمية القطاع التنموي، خاصة القطاع الزراعي لما له من دور في تعزيز الأمن الغذائي.

وأكد أهمية تشجيع الجمعيات التنموية الزراعية لتوسيع أنشطتها بما يخدم برامج التنمية، ومساندة جهود الحكومة وبرامجها لتنفيذ توجهات القيادة الثورية والسياسية للنهوض بالقطاع الزراعي.

ولفت المحافظ الهادي إلى حرص قيادة المحافظة على تأهيل الجمعيات التنموية والاهتمام بها، وتعزيز جوانب الدعم لها بالتنسيق مع الجهات المعنية، لتقوم بدورها التنموي، وتصبح رديفًا أساسيًا لأي قطاع إنتاجي في المحافظة.

وأشاد بجهود مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والقطاع الزراعي ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية بالمحافظة في هذا المسار التطويري، واهتمامهم بالجمعيات التعاونية التنموية، حاثًا على تعزيز تلك الجهود لتصبح الجمعيات التعاونية الزراعية في المحافظة أنموذجية.

من جهته اعتبر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع الجمعيات غسان المداني أن التكريم أنموذجًا وتقليدًا سيتم العمل به وتطبيقه في المرحلة القادمة، داعياً الجميع إلى بناء قدرات الجمعيات وتفعيل أفراد المجتمع في جوانب التنمية المختلفة لتحقيق الغاية من إنشاء الجمعيات في بلوغ الاكتفاء الذاتي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 147 | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م

من البحر إلى المستهلك

كيف تصنع سلاسل القيمة الفارق؟

الحسين اليزيدي + إيوب هادي

تُعد سلسلة قيمة للأسماك أحد أهم المداخل التنموية الحديثة لتطوير قطاع الثروة السمكية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البحرية، لما تمثله من إطار متكامل يربط بين جميع حلقات الإنتاج والتجهيز والتسويق. وتسهم هذه السلاسل في رفع جودة المنتج السمكي وتقليل الفاقد، بما ينعكس إيجابًا على دخل الصياد واستقرار معيشته.

كما تضمن التوزيع العادل للقيمة المضافة بين مختلف الفاعلين، وتحد من الممارسات التقليدية التي أضعفت القطاع لعقود، وتكتسب سلاسل القيمة أهمية خاصة في حماية المخزون السمكي من الاستنزاف، عبر ترسيخ ممارسات صيد مستدامة تحافظ على البيئة البحرية، وتمثل كذلك مدخلًا لتعزيز التصنيع السمكي وفتح آفاق أوسع للتسويق والتصدير. وبذلك تشكل سلاسل القيمة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، يوضح وكيل قطاع الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور فوزي الصغير المقصود بسلاسل القيمة في قطاع الثروة السمكية، هي مجمل الأنشطة المتكاملة التي يتم من خلالها الحصول على المنتج السمكي، ابتداءً من إدارة وحماية وتنظيم المخزون السمكي، مرورًا بعمليات الصيد والإنزال والتجهيز، وانتهاءً بالتسويق والتصدير. وتهدف هذه السلاسل إلى ضمان الاستغلال الرشيد للموارد البحرية، بما يحافظ على المخزون السمكي ويمنع استنزافه.

ويؤكد أن هذا النهج يقوم على الالتزام باستخدام مدخلات صيد قانونية ومستدامة، مثل الشباك ذات الفتحات المناسبة التي لا تؤدي إلى اصطياد صغار الأسماك، ومنع استخدام وسائل الصيد المدمرة للبيئة البحرية. كما يشمل ذلك تفضيل القوارب الكبيرة القادرة على الصيد في الأعماق البعيدة، بما يحد من الضغط على مناطق الشعاب المرجانية والأخوار الساحلية التي تُعد مناطق حماية وتكاثر طبيعية للأسماك.

ويبين الدكتور فوزي الصغير أن سلاسل القيمة السمكية تختلف جذريًا عن الأساليب التقليدية المتبعة في إنتاج وتسويق الأسماك، حيث تمثل منهجية تنموية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وبيئية واقتصادية واضحة. ومن أبرز ملامح هذا النهج التوزيع العادل للقيمة المضافة على امتداد السلسلة، بحيث يستفيد منها جميع الفاعلين، مع إعطاء الأولوية للمنتج الأول في السلسلة، وهو الصياد، مشراً إلى أن التوجهات الوطنية، وبتوجيهات من القيادة السياسية، تؤكد على ضرورة حماية الصياد وتمكينه اقتصاديًا، باعتباره الركيزة الأساسية لسلسلة القيمة والذراع الإنتاجي الرئيسي لها، خاصة وأن الصياد ظل لعقود طويلة الحلقة الأضعف والأقل استفادة داخل المنظومة السمكية. وعليه، فإن منهجية سلاسل القيمة المعتمدة في المرحلة الراهنة تجعل من الصياد محورًا رئيسيًا لكافة التدخلات والسياسات.

ويؤكد وكيل قطاع الثروة السمكية أن العمل بسلاسل القيمة لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة ملحّة لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع السمكي، لما توفره من قدرة على توظيف جميع الفاعلين ضمن مزايا نسبية وقدرات تنافسية واضحة. وتُعد سلاسل القيمة أساسًا لتعظيم الاستفادة من مدخلات الإنتاج، وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من وحدة إنتاج واحدة، وزيادة معدلات الإنتاج الرأسي، لا سيما في ظل

فوزي الصغير: الصياد هو الحلقة الأولى والأهم في سلسلة القيمة، وحمايته وتمكينه أولوية وطنية

عاطف: توسع الأسواق والمشاريع السمكية غيّر أنماط الاستهلاك ورفع الطلب على المنتج المحلي

التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتوسع في التصنيع السمكي، وتوطين الصناعات المرتبطة به، ورفع القيمة المضافة للمنتجات السمكية، مضيفاً أن الأسواق ومراكز التجميع تمثل نقطة الارتكاز الأساسية في هذه السلاسل، حيث يتم من خلالها تحقيق التمويل والإمداد والتكامل بين مختلف حلقات سلسلة القيمة، بما يضمن استدامة العملية الإنتاجية والتسويقية.

ويوضح الدكتور فوزي الصغير أن تطبيق سلاسل القيمة السمكية سيسهم بشكل مباشر في تحسين دخل الصياد واستقراره الاقتصادي، من خلال توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة، وضمان تصريف المنتج السمكي بأسعار عادلة تحقق أقصى استفادة للصياد. كما ستتيح السلاسل للصياد تسويق إنتاجه عبر أسواق ومراكز تجميع منظمة تُعد جزءًا من السلسلة نفسها، بما يعزز مكانته كشريك حقيقي في العملية الاقتصادية، مضيفاً أن المنهجية الجديدة تركز على فتح أسواق جديدة ونقاط بيع للأسماك في محافظات ومديريات نموذجية، حيث يوجد حاليًا نحو 57 مديرية نموذجية تمتلك وحدات تسويق سمكي، ستكون مخولة بعمليات الإمداد والتسويق، الأمر الذي يسهم في توسيع نطاق التسويق وتحقيق استقرار أكبر للصيادين.

ويشير وكيل قطاع الثروة السمكية إلى أن سلاسل القيمة ستسهم بشكل كبير في تقليل الفاقد وتحسين جودة الأسماك، نتيجة التكامل والترابط بين جميع حلقات السلسلة، وتسريع عملية نقل المنتج بعد الاصطياد. ويشمل ذلك توفير وسائل الحفظ المناسبة، مثل الثلج والبرادات الكبيرة، ووسائل النقل المجهزة بثلاجات، إضافة إلى حماية الأسماك من التعرض المباشر لأشعة الشمس سواء على القوارب أو في مراكز الإنزال، مؤكداً أن هذه الإجراءات ستحد من تلف الأسماك أو وصولها بحالة سيئة لا يمكن الاستفادة منها أو إدخال قيمة مضافة عليها، ما ينعكس إيجابًا على جودة المنتج النهائي وقدرته التنافسية.

ويقول إن سلاسل القيمة ستفتح آفاقًا جديدة للتصدير والاستثمار، خاصة في حال وصول الأسماك إلى مراكز الإنزال بجودة عالية وأحجام مناسبة. وأوضح أن ذلك سيشجع رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار في هذا المجال، مستذكرًا أن عدد شركات تصدير الأسماك في اليمن وصل في إحدى المراحل إلى نحو 40 شركة، حصل العديد منها على شهادات الجودة وأن الصادرات السمكية اليمنية وصلت إلى أكثر من 50 دولة حول العالم، ما يعكس الإمكانات الكبيرة للقطاع في حال تطبيق منهجية سلاسل القيمة بشكل متكامل ومستدام.

دور قطاع التسويق

وعلى صعيد متصل، يوضح محسن عاطف، وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع التسويق، أن قطاع التسويق السمكي اضطلع بدور محوري في تعزيز سلاسل القيمة للأسماك، بدءًا من تقييم الوضع الراهن للتسويق السمكي، بما يشمل أوضاع الأسواق السمكية، والصادرات، والوكلاء، ومراكز الإنزال، وصولًا إلى تطوير الأطر التنظيمية والتقنية للعملية التسويقية، مشيراً إلى أنه، استكمالًا للجهود التي قادها الشهيد الدكتور رضوان الرباعي، تم أتمتة جميع الإجراءات المرتبطة بالقطاع السمكي بنسبة 100 %، بما في ذلك تراخيص الصيد، وإجراءات النقل، وتراخيص التصدير، وكافة المعاملات التي تتطلبها العملية التسويقية للأسماك. وقد أسهم ذلك في تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، والحد من الاجتهادات الفردية، حيث أصبحت جميع العمليات تمر عبر آليات منظمة ومحددة.

وفي جانب تنظيم الأسواق والرقابة على المنتجات السمكية، شدد وكيل قطاع التسويق على أهمية تعزيز الرقابة المستمرة، من خلال تنفيذ برامج تفتيش منتظمة، وتطبيق أنظمة التحصيل الإلكتروني، وتوثيق المخالفات إلكترونيًا، بما يضمن انضباط الأسواق وحماية المستهلك وجودة المنتج.

وحول التحديات التي يواجهها الصيادون، لا سيما ما يتعلق بمشكلات التسويق وهيمنة بعض الوسطاء والدلاليين، أشار عاطف إلى أن واقع التسويق السمكي يواجه معوقات كبيرة ناتجة عن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، بما في ذلك العدوان والحصار، وما ترتب عليه من إغلاق العديد من منافذ التصدير إلى دول الجوار، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأداء التسويقي.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على البحث عن بدائل تصديرية والوصول إلى أسواق جديدة، بالتوازي مع معالجة حالات الركود النسبي في الطلب. وأكد أن موسم الشتاء يشهد حاليًا ارتفاعًا ملحوظًا في الطلب على الأسماك، إلى جانب توسع كبير في النشاط التسويقي من خلال إنشاء أسواق جديدة، ومراكز بيع، ومحلات ومطاعم متخصصة.

كما يشير إلى بروز دور رواد الأعمال والشركات المحلية، حيث تم افتتاح المئات من المشاريع الجديدة التي أسهمت في نشر ثقافة استهلاك الأسماك في أمانة العاصمة والمحافظات، ما انعكس في توسع ملحوظ للتسويق داخل المدن وتعزيز الطلب على المنتج المحلي. وقد صاحب ذلك دخول أصناف سمكية جديدة، وتطور في

أنماط العرض والتغذية المرتبطة بالأسماك، الأمر الذي زاد من تفضيل المستهلكين لهذه المنتجات.

وعن الخطط المستقبلية ضمن سلاسل القيمة للأسماك ضمن إطار تطوير سلاسل القيمة، يشير وكيل الوزارة إلى عدد من الخطط والجهود الاستراتيجية، منها تجهيز وتطوير البنية التحتية لمراكز الإنزال السمكي، وإنشاء نقاط بيع مباشرة للمنتج السمكي، بالإضافة إلى تعزيز التبادل التجاري بين الجمعيات السمكية، وإنشاء نقاط بيع تابعة للجمعيات المسوقة داخل المدن، كما نسعى لتفعيل الصيد التعاقدي مع الصيادين ضمن برامج التسويق المستدام، حيث يجري العمل على إعداد برنامج متكامل للصيد التعاقدي يضمن استقرار الدخل للصياد وتحسين كفاءة التسويق، والتوسع في إنشاء نقاط بيع للأسماك في مختلف المحافظات.

وفيما يتعلق بتطوير أنماط الاستهلاك، أوضح أن هناك توجهًا نحو تعزيز استهلاك الأسماك المجمدة، حيث تبذل شركة سهول اليمن جهودًا في نشر ثقافة السمك المجمد داخل الأسواق والمحلات التجارية. ويُعد هذا التوجه خطوة مهمة نحو تحسين جودة المنتج، وإتاحة فرص التخزين، والمساهمة في تقليل الفاقد، بما يعزز من كفاءة سلسلة القيمة للأسماك.

دور جمعية ساحل تهامة

من جانبه يوضح عبدالسلام قعيشي ، الأمين العام لجمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، أن الجمعية تؤدي دورًا محوريًا في دعم وتطوير سلاسل القيمة للأسماك في مناطق الساحل التهامي، من خلال تدخلات متكاملة تستهدف مختلف مراحل السلسلة، بدءًا من مدخلات الإنتاج، مرورًا بمرحلة الصيد والإنتاج، ثم الإنزال والتجهيز، وانتهاءً بمرحلة التسويق، بما ينعكس إيجابًا على تحسين أوضاع الصيادين وتعزيز كفاءة القطاع السمكي.

أولًا: التدخل في مدخلات الإنتاج:

يشير الأمين العام إلى أن الجمعية تعمل في مرحلة مدخلات الإنتاج على توفير المستلزمات الأساسية المرتبطة بعمليات الصيد، بما في ذلك أدوات ومعدات الصيد، وبعض المواد المساندة اللازمة لرحلات الصيد. كما تسعى الجمعية إلى معالجة أحد أبرز التحديات التي تواجه الصيادين والمتمثلة في ضعف التمويل، من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير قروض ميسّرة وتمويلات تشغيلية تساعد الصيادين على تغطية تكاليف الرحلات البحرية وتحسين قدرتهم الإنتاجية، بما يضمن استمرارية النشاط السمكي.

ثانيًا: دور الجمعية في سلسلة الإنتاج ا لسمكي

وفي مرحلة الإنتاج، يؤكد عبدالسلام قعيشي أن الجمعية تعتمد على شبكة من المرشدين السمكيين لتنفيذ برامج إرشادية وتوعوية تستهدف الصيادين، وتركّز على تحسين ممارسات الصيد ورفع كفاءة الأداء، بما يسهم في تحقيق صيد أكثر استدامة وجودة أعلى للمنتج. كما تنفذ الجمعية حملات توعوية دورية لتعريف الصيادين بأفضل الأساليب الفنية، وتشجيعهم على الالتزام بالممارسات التي تقلل من الهدر وتحافظ على الموارد البحرية.

ثالثًا: تنظيم مراكز إنزال الأسماك

وفيما يتعلق بمرحلة الإنزال، أوضح الأمين العام أن الجمعية تتدخل بشكل مباشر في تنظيم العمل داخل مراكز إنزال الأسماك المتعاقدة معها، حيث تعمل على مساندة الصيادين أثناء عملية الإنزال، وتحسين آليات التعامل مع المنتج السمكي فور وصوله من البحر. وتشمل هذه التدخلات تنظيم عمليات الفرز حسب الوزن والجودة، وتحسين أساليب التداول الأولي للأسماك، بما يضمن الحفاظ على جودتها وتقليل الفاقد.

ويضيف أن الجمعية تعمل مع مئات الصيادين المنتسبين إليها في مناطق تهامة، وتدير نشاطها عبر عدد من مراكز الإنزال، سواء في السواحل أو في بعض المناطق الجبلية المرتبطة بالنشاط السمكي، الأمر الذي يعزز من كفاءة السلسلة ويقرب الخدمات من الصيادين.

رابعًا: التجهيز والتبريد والتخزين

ويشير عبدالسلام قعيشي إلى أن الجمعية تولي اهتمامًا خاصًا بمرحلة التجهيز والتخزين، حيث تستثمر الإنتاج السمكي الوارد من الصيادين من خلال تجميعه والعمل على تبريده أو تجميده وفق الإمكانيات المتاحة، بما يساعد على إطالة عمر المنتج والحفاظ على جودته. وفي هذا الإطار، تؤدي الجمعية دور الوسيط المنظم بين الصيادين والأسواق، بما يقلل من الاعتماد على الوسطاء غير المنظمين، ويمنح الصيادين فرصة أفضل لتسويق منتجاتهم بأسعار أكثر عدالة.

خامسًا: دور الجمعية في التسويق السمكي:

وفي جانب التسويق، يؤكد الأمين العام أن الجمعية تسعى إلى تنظيم عملية تسويق الأسماك، لا سيما في الموانئ والأسواق الرئيسية، من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية والقطاع الخاص، والعمل على تطوير آليات تسويقية تقلل من هيمنة الوسطاء والدلالين على السوق السمكي. كما تعمل الجمعية على نقل الأسماك من الصيادين مباشرة إلى المشترين أو نقاط البيع، بما يحقق توازنًا أفضل في سلسلة القيمة، ويعزز وصول المنتج إلى المستهلك بجودة مناسبة وسعر عادل.

ويوضح عبدالسلام قعيشي أن الجمعية تواجه عددًا من التحديات، أبرزها ضعف الإمكانيات التمويلية، ومحدودية البنية التحتية في بعض مراكز الإنزال، إلى جانب الظروف العامة التي تؤثر على حركة التسويق. ورغم ذلك، تسعى الجمعية إلى التوسع في تدخلاتها، وتنفيذ مشاريع تطويرية مستقبلية تستهدف تحسين سلسلة القيمة السمكية بشكل شامل، وتعزيز دور الصيادين كعنصر أساسي في هذه السلسلة. وتمثل جمعية ساحل تهامة نموذجًا فاعلًا للعمل التعاوني في القطاع السمكي، حيث تسهم تدخلاتها المتعددة في ربط حلقات سلسلة القيمة للأسماك، من المدخلات والإنتاج، مرورًا بالإنزال والتجهيز، وصولًا إلى التسويق، بما يدعم استدامة النشاط السمكي، ويحسن دخل الصيادين، ويسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المحلية في مناطق الساحل التهامي.

عبدالسلام قعيشي: رغم التحديات نعمل على توسيع تدخلاتنا لتطوير سلسلة القيمة بشكل شامل

ثابت: الإرشاد السمكي هو حلقة الوصل بين البحث العلمي والممارسة الميدانية

التركي: التنظيم والحماية والرعاية أساس استدامة القطاع السمكي

وعي الصياد

وفي السياق يوضح المهندس صلاح ثابت، مدير الإرشاد السمكي بالهيئة العامة للمصائد السمكية، أن تطوير سلاسل القيمة للأسماك يبدأ من إحداث تحول جوهري في وعي الصياد، والانتقال به من التعامل مع السمك كصيد يومي سريع التصريف، إلى اعتباره منتجًا استثماريًا عالي القيمة. وأكد أن الهيئة تعمل على ترسيخ هذا المفهوم من خلال برامج إرشادية تستهدف تغيير السلوكيات التقليدية، باعتبار أن السمكة منذ لحظة خروجها من الماء تُعد سلعة حساسة تتراجع قيمتها الاقتصادية مع كل دقيقة إهمال.

ويبيّن ثابت أن الحفاظ على مؤشرات الجودة الأولية، مثل لمعان العيون وتماسك القوام، يمثل أحد أهم عناصر رفع القيمة المضافة للمنتج السمكي، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين دخل الصياد وتعزيز القدرة التنافسية للأسماك في الأسواق المحلية والخارجية. وأشار إلى أن الممارسات الخاطئة في مواقع الإنزال، وعلى رأسها تكدس الأسماك وسوء استخدام الثلج، تُعد من أبرز أسباب تدهور الجودة، إذ تسهم في تنشيط البكتيريا وفقدان المنتج لقيمته الجمالية والغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى تصنيف الصادرات السمكية اليمنية ضمن درجات أقل في الأسواق الدولية.

ويؤكد مدير الإرشاد السمكي أن المستهلك يمثل عنصرًا محوريًا في منظومة سلسلة القيمة، حيث يشكل وعيه ورفضه للمنتج الرديء ما يمكن تسميته بـ"الرقابة المجتمعية"، التي تدفع الصيادين والتجار إلى الالتزام بمعايير الجودة وتحسين طرق التداول، بما ينعكس إيجابًا على سلامة المنتج واستدامة السوق.

وفيما يتعلق بالدور المباشر للإرشاد السمكي، أوضح المهندس صلاح ثابت أن الإرشاد يمثل العمود الفقري لعملية التغيير في سلسلة القيمة، كونه حلقة الوصل بين الأبحاث العلمية والتطبيق الميداني، مضيفاً أن دور الإرشاد لا يقتصر على تقديم التوصيات النظرية، بل يمتد إلى العمل الميداني المباشر من خلال التدريب في مواقع الإنزال، وعرض نماذج نجاح عملية تسهم في تغيير السلوكيات المتوارثة، وتعزيز مفاهيم القيمة المضافة عبر الاستخدام السليم للثلج المجروش، وتحسين التهوية، وحماية الأسماك أثناء التداول، بما يسهم في تحويل المصيد اليومي إلى منتج عالي الجودة يضمن زيادة دخل الصياد وتوفير غذاء آمن للمستهلك.

من جانبه، يوضح المهندس غانم صالح حميد التركي، مساعد ضابط سلسلة الثروة السمكية والاحياء البحرية، أن التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع السمكي تتمثل في الاختلالات الهيكلية في مسار تداول الأسماك من القارب إلى المستهلك، لا سيما في مراحل ما بعد الإنزال. وأشار إلى أن غياب البيئة المناسبة للتبريد والحفظ خلال عمليات الفرز والنقل والتسويق يؤدي إلى تعرض الأسماك للتلف والكدمات، ما يتسبب في فقدان جزء كبير من قيمتها الاقتصادية.

ويبيّن التركي أن سلسلة التوريد التقليدية تعاني من عدم التوازن، حيث تميل إلى تضخيم أرباح بعض الحلقات، خصوصًا الوسطاء والمسوقين، على حساب الصياد والمستهلك، مؤكدًا أن البديل العادل يتمثل في تطبيق منهجية سلاسل القيمة، التي تضمن توزيعًا منصفًا للعائدات وتعظيم الاستفادة من المنتج السمكي، مؤكداً أن تحقيق الجودة يتطلب الالتزام الصارم بمعايير فنية واضحة، تشمل استخدام وسائل تعبئة غير قابلة للصدأ، والالتزام بنسبة مناسبة من الثلج لا تقل عن 1.5 كيلوجرام لكل كيلوجرام من السمك، إضافة إلى النقل في وسائل مبردة بدرجات حرارة مضبوطة للأسماك المبردة والمجمدة.

وفي سياق الدور التنظيمي والرقابي، أشار المهندس غانم التركي إلى أن العمل يتم وفق منهجية متكاملة تقوم على التنظيم والحماية والرعاية، وبالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك هيئات الأبحاث والمصائد والاتحادات السمكية. وأوضح أن الجهود تبدأ من حماية البيئة البحرية من الصيد الجائر والاستنزاف، واستبدال الشباك المخالفة بأخرى قانونية تسمح بخروج صغار الأسماك، وصولًا إلى تنظيم عملية التسويق عبر إنشاء نقاط تجميع سمكية نموذجية وفتح نقاط بيع جديدة تضمن وصول السمك الوطني إلى المستهلك بجودة عالية وأسعار عادلة، وتعزز دوره كبديل آمن ومستدام للمنتجات المستوردة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 147 | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م

ضابط سلسلة الثروة السمكية والأحياء البحرية زكريا مهاوش في حوار مع صحيفة "اليمن الزراعية":

أولوياتنا في المرحلة المقبلة التوسع الرأسي في الإنتاج السمكي وتأهيل وتطوير البنية التحتية للقطاع السمكي

أوضح ضابط سلسلة الثروة السمكية والإحياء البحرية زكريا مهاوش أن نجاح هذا القطاع يرتبط بتنظيم سلسلة القيمة من المصدر إلى السوق، وضمان جودة المدخلات وطرق الصيد، إلى جانب تطوير البنية التحتية للتسويق والحماية، وتعزيز البحث العلمي والتدريب والتعليم السمكي.

كما أشار مهاوش في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إلى أن التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص يعد مفتاحًا لتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدًا أنه يشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والدخل القومي، ويسهم في توفير فرص العمل والاستقرار المعيشي لآلاف الأسر في المناطق الساحلية.

حاوره مدير التحرير

■ كيف تقيّمون الأهمية الاقتصادية لقطاع الأسماك والأحياء البحرية في اليمن على مستوى الأمن الغذائي والدخل القومي؟

تُعدّ الثروة السمكية والأحياء البحرية من أهم الموارد الاقتصادية الطبيعية المتجددة في اليمن، وتشكل ركيزة أساسية واستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وأحد أهم الموارد الغذائية، لا سيما في المناطق الساحلية، حيث تمثل مصدرًا شبه رئيسي للغذاء والدخل لآلاف الأسر.

وتُعد الأسماك والأحياء البحرية من أهم مصادر البروتين الحيواني الضروري للإنسان، وهو ما يفسر الارتفاع المتزايد في الطلب المحلي والعالمي عليها.

وتسهم الثروة السمكية بنسبة تتراوح بين 2–3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تمثل مصدرًا مهمًا للدخل القومي، إذ تزخر المياه البحرية اليمنية بأكثر من 350 نوعًا من الأسماك والأحياء البحرية، ويحتل قطاع الأسماك المرتبة الثانية على مستوى الصادرات اليمنية، حيث تتجاوز قيمة الصادرات السمكية 20 مليار ريال يمني على مستوى البحر الأحمر فقط.

أما على مستوى التشغيل، فيعمل في سلسلة الأسماك والأحياء البحرية أكثر من 400 ألف عامل، يعيلون ما يزيد على مليوني نسمة، كما يسهم القطاع في توفير فرص عمل ودخل لما يزيد على 18 % من سكان المناطق الساحلية.

■ من أين تبدأ سلسلة قيمة الأسماك والأحياء البحرية؟

تبدأ سلسلة قيمة الأسماك والأحياء البحرية من المورد المائي، والذي يُعد الحلقة الأولى والأهم في السلسلة، باعتباره الركيزة الأساسية لوجود المخزون السمكي والأحياء البحرية، وأساس جميع الأنشطة اللاحقة في الإنتاج والتسويق.

■ ما أهم الحلقات في هذه السلسلة؟ وأين تكمن نقاط القوة والضعف فيها؟

تُعدّ حلقة التسويق السمكي من أهم الحلقات في سلسلة القيمة للأسماك والأحياء البحرية، وهي الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها عمليات التنظيم والحماية والرعاية، وصولًا إلى تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في هذا القطاع.

ومن خلال تنظيم وتطوير حلقة التسويق السمكي، محليًا وخارجيًا، يمكن ضبط وتنظيم معظم عمليات الإنتاج السمكي، بدءًا من المدخلات، مرورًا بمرحلة الإنتاج وما بعد الإنتاج. ويشمل ذلك استخدام المدخلات المناسبة، وتحديد الأنواع والأحجام والكميات المطلوبة للسوق، وتنظيم عمليات الاصطياد من المناطق البحرية المناسبة.

كما يشمل التطوير تحسين عمليات الحفظ، والمزاد العلني، والفرز، والنقل، بما يحافظ على جودة المنتجات السمكية، ويقلل من الفاقد، ويلبي متطلبات السوق وفق برامج الصيد التعاقدي. وعليه، فإن تنظيم حلقة التسويق يمثل المدخل الأهم لتنمية وتطوير سلسلة القيمة السمكية بشكل عام.

■ كم عدد سلاسل القيمة المعتمدة حاليًا للأسماك والأحياء البحرية في اليمن؟

يتم التعامل حاليًا مع قطاع الأسماك والأحياء البحرية كسلسلة قيمة واحدة، مع التركيز على ثمانية أصناف رئيسية كسلاسل فرعية، نظرًا لميزتها النسبية من حيث حجم الإنتاج، والقيمة الاقتصادية،

الثروة السمكية تُعد من أهم الموارد الاقتصادية المتجددة، وركيزة أساسية للأمن الغذائي والدخل القومي في اليمن.

حلقة التسويق السمكي هي الحلقة الأهم في سلسلة القيمة، ومن خلالها يمكن تنظيم الإنتاج وتقليل الفاقد وتحسين الجودة.

وعدد العاملين، أو لكون بعضها مهددًا بالانقراض. وتشمل هذه الأصناف: [الحبار، الجمبري، خيار البحر، القرش (اللخم)، الباغة، الديرك، العربي، والقدا]، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المنتجات السمكية تخضع لآليات متشابهة في المدخلات وطرق الصيد والنقل والتخزين، مع وجود بعض الاختلافات الخاصة ببعض الأنواع.

■ ما الأنواع التي تُعد الأكثر جدوى اقتصاديًا ضمن سلاسل القيمة السمكية؟

تتمتع معظم الأسماك والأحياء البحرية بجدوى اقتصادية، إلا أن ما يميز بعض الأنواع هو ارتفاع الطلب الخارجي عليها، خصوصًا القشريات والرخويات، إضافة إلى جدواها في الإنتاج والتسويق المحلي.

وتعتمد الجدوى الاقتصادية لأي نوع على عدة عوامل، من أبرزها: [كمية الإنتاج، وعدد الصيادين والعاملين في سلسلته، والقيمة السعرية في السوق، ومدى إسهامه في تحسين المستوى المعيشي للصيادين والعاملين، إضافة إلى قيمته في الناتج المحلي والدخل القومي].

ومن أبرز الأنواع ذات الجدوى الاقتصادية: (الجمبري، الحبار، الديرك، البياض، الباغة، الهامور، القد، والجحش).

■ من هم الشركاء الرئيسيون في تنفيذ سلاسل القيمة للأسماك والأحياء البحرية؟

يُعدّ الشركاء الرئيسيون في تنفيذ سلاسل القيمة للأسماك والأحياء البحرية كلًا من:(وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، واللجنة الزراعية والسمكية العليا، بوصفهما الجهتين المسؤولتين عن رسم السياسات العامة وإدارة التنفيذ)، كما تشارك (وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ووزارة المالية، ووزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية) من خلال الإسهام في التنسيق والتنظيم المؤسسي.

وتسهم هيئة المشاريع الصغيرة والأصغر، وهيئة الزكاة، وصندوق الصناعات، ووحدات التمويل، إلى جانب القطاع الخاص، في تمويل المشاريع وتوفير مدخلات الإنتاج، كما تؤدي جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية دورًا محوريًا في إدارة وتنظيم ورعاية الإنتاج السمكي المجتمعي، إلى جانب الجمعيات الزراعية في المديريات النموذجية، التي تسهم في تنظيم وتطوير التسويق السمكي، وتنمية الإنتاج السمكي في المزارع السمكية بالمياه العذبة.

وفي جانب الحماية والتنظيم، تشارك القوات البحرية، ومصلحة خفر السواحل، في تنفيذ برامج الحماية والتنظيم، إلى جانب الهيئة العامة لحماية البيئة البحرية، التي تسهم في تنفيذ برامج وتدخلات حماية ورعاية البيئة البحرية.

■ هل هناك توجه لتوطين أو تحسين جودة المدخلات المستخدمة في قطاع الصيد؟

تُعد مدخلات الإنتاج السمكي من أهم الحلقات في سلسلة قيمة الأسماك، إذ تُبنى عليها جودة الإنتاج السمكي، ومستوى التوسع فيه، وكفاءة العمليات المرتبطة به، ومع الأخذ في الاعتبار أن معظم مستلزمات ومدخلات الإنتاج السمكي تُستورد من الخارج، فإن فاتورة الاستيراد تظل مرتفعة نسبيًا. وانطلاقًا من ذلك، هناك توجه واضح ضمن برامج ومشاريع سلسلة الأسماك لتشجيع القطاع الخاص على توطين مدخلات الإنتاج السمكي محليًا، مثل:

قطاع الأسماك يوفر فرص عمل لأكثر من 400 ألف عامل، ويعيل ما يزيد على مليوني نسمة، معظمهم من المجتمعات الساحلية

تنظيم سلاسل القيمة السمكية هو المدخل الحقيقي لتنمية القطاع وتحسين معيشة الصيادين.

مصانع الشباك، والأوتار والخيوط، والمحركات، والصنارات، وغيرها، بما يسهم في إنتاجها بجودة عالية تنافس المستورد، وبتكلفة أقل.

وقد شهد هذا الجانب تحركات ملموسة من قبل الجهات الرسمية والمجتمعية العاملة في قطاع الثروة السمكية، وفي مقدمتها وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، في إطار تنفيذ التوجهات العامة الرامية إلى توطين الصناعات المرتبطة بمدخلات الإنتاج السمكي وخفض كلفته.

■ ما دور الإرشاد السمكي في رفع كفاءة الصيادين وتحسين الإنتاج؟

تُعد برامج الإرشاد السمكي من أهم الأدوات التي تسهم في رفع وعي مجتمعات الصيادين بأهمية الثروة السمكية، وحسن استغلالها، وضمان استدامتها وتنميتها. ويشمل الإرشاد السمكي مختلف الوسائل، من الإرشاد المرئي والمسموع والمقروء، إلى الإرشاد الميداني والمباشر.

وتسهم هذه البرامج في رفع كفاءة الصيادين، وتحسين ممارسات وأساليب الاصطياد، بما يعزز جودة المنتجات السمكية، ويزيد من الإنتاج، ويخفض الكلفة. ويظل الصياد نفسه هو الركيزة الأساسية لنجاح هذا القطاع، فكلما امتلك الوعي والمعرفة والمهارة، انعكس ذلك إيجابًا على الإنتاج وحماية المخزون السمكي.

■ ما أنواع القروض المتاحة لرحلة الصيد حاليًا؟ وما الجهات المشاركة فيه؟

تعمل جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، بالتعاون مع الشركاء والجهات المعنية، على توفير القروض البيضاء للصيادين، سواء كانت عينية أو نقدية، لتغطية مستلزمات رحلة الصيد، مثل الوقود، والثلج، والمواد الغذائية، وأعمال الصيانة، وغيرها، كما تم توفير قروض بيضاء للقوارب، والمحركات، والشباك، للصيادين الذين توقفوا عن ممارسة مهنة الصيد نتيجة عدم قدرتهم على توفير هذه المستلزمات، بما يسهم في إعادتهم إلى نشاطهم الإنتاجي.

وتشارك في إقراض الصيادين عدد من الجهات، من بينها: [هيئة الزكاة، هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وحدات تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية، وحدة الديزل، شركة النفط، صندوق الصناعات الصغيرة والأصغر، هيئة الأوقاف،

القطاع الخاص، شركة سهول اليمن، وغيرها من الجهات الداعمة].

وقد بلغ عدد المستفيدين من القروض، بمختلف أنواعها، أكثر من 2,167 صيادًا، وبقيمة إجمالية تجاوزت مليارًا ومائة وأربعين مليون ريال يمني.

■ إلى أي مدى تسهم القروض في استقرار الصياد وتحسين دخله؟

أسهمت القروض البيضاء بشكل كبير في تحسين دخل الصيادين ومستواهم المعيشي، من خلال إعادة توفير فرص العمل لهم، خصوصًا في ظل الظروف الصعبة التي مر بها القطاع، فقد أدت الاعتداءات والحصار إلى تضرر الصيادين بشكل مباشر، سواء بفقدان الأرواح أو تدمير القوارب، حيث تضرر كليًا أو جزئيًا 293 قاربًا، وتعرض أكثر من 173 قاربًا للسطو والقرصنة، إضافة إلى توقف العديد من القوارب بسبب الأعطال، وتهالك المعدات، وعدم قدرة الصيادين على تحمل تكاليف الصيانة والتشغيل، فضلًا عن الأضرار الناتجة عن العواصف الطبيعية.

كما شكّلت القروض البيضاء للقوارب والمحركات ومدخلات الصيد نافذة أمل حقيقية لإعادة الصيادين إلى مصدر رزقهم، وأسهمت بشكل واضح في تحقيق الاستقرار وتحسين الدخل، وحاليًا، تُنفَّذ عبر جمعية ساحل تهامة برامج ومشاريع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للصيادين في ما يخص مدخلات ومستلزمات الصيد، من خلال إنشاء وتفعيل صناديق الادخار والقروض والمبادرات، وقد بلغ إجمالي مبالغ هذه البرامج خلال عام 2025م نحو 70 مليون ريال، استفاد منها أكثر من 220 صيادًا، بما يمكّن الصياد من الاعتماد على موارده الذاتية لتمويل رحلات الصيد.

■ كيف تقيّمون واقع تسويق الأسماك والأحياء البحرية محليًا؟

لا يزال واقع التسويق السمكي المحلي ضعيفًا، سواء من حيث البنية التحتية، كتوفر الأسواق ومراكز التجميع، أو من حيث الانتشار والوصول إلى مختلف المناطق اليمنية، إضافة إلى محدودية تطبيق الأنماط التسويقية الحديثة، مثل التسويق المبرد والمجمد، التي تسهم في الحفاظ على المنتج وجودته لفترات أطول.

وينعكس هذا الضعف على معدل الاستهلاك المحلي للأسماك، الذي لا يزال أقل من المعدل العالمي، حيث يبلغ المتوسط العالمي نحو 20 كجم للفرد سنويًا، بينما لا يزال الاستهلاك المحلي دون هذا المستوى، رغم الأهمية الغذائية للأسماك كمصدر أساسي للبروتين والعناصر الغذائية.

■ ما جدوى نقاط البيع في أمانة العاصمة من حيث الكلفة والعائد؟

تُعد نقاط بيع الأسماك والأحياء البحرية أحد أهم الحلول العملية لكسر الاحتكار الذي تمارسه بعض حلقات التسويق، ولتعزيز وصول الأسماك إلى مختلف المناطق وبأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، كما تسهم هذه النقاط في نشر المنتجات السمكية قريبًا من المستهلك، وبقيمة عادلة تعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج.

كما تسهم نقاط البيع في خفض فاتورة الاستيراد من المعلبات السمكية، من خلال إيصال الأسماك إلى مختلف المناطق بجودة عالية وتكلفة أقل، وبأنماط تسويقية متنوعة، مثل الأسماك الطازجة، والمحضرة، والمجمدة، والمجففة.

■ ما أبرز التحديات التي تواجه تسويق الأسماك في اليمن؟

يُعد الاحتكار الذي تمارسه بعض حلقات التسويق من أبرز التحديات التي تواجه تسويق الأسماك والأحياء البحرية، حيث يتم التحكم في الكميات المسوقة محليًا وجودتها، بما يخدم مصالح فئة محددة، ويتسبب في ارتفاع أسعار الأسماك على المستهلك، مقابل تدني العائد الذي يحصل عليه الصياد.

كما تعاني منظومة التسويق السمكي من ضعف واضح في البنية التحتية، واقتصار التسويق على عواصم المحافظات وبعض المدن فقط، إلى جانب الاعتماد شبه الكامل على نمط تسويقي واحد هو تسويق الأسماك الطازجة، وهو نمط غير ملائم لطبيعة المنتجات السمكية سريعة التلف.

ويؤدي غياب أنماط التسويق الحديثة إلى تخوف المسوقين من تكدس الأسماك وتعرضها للتلف، ما يدفعهم لتسويق كميات محدودة وبأسعار مرتفعة، أو الاتجاه إلى شراء الأسماك الأقل جودة من موانئ ومراكز الإنزال بأسعار منخفضة من الصيادين، ثم بيعها للمستهلك بأسعار مرتفعة، كما يحدث مع الأسماك عالية الجودة.

إضافة إلى ذلك، تسهم زيادة عدد الوسطاء غير الأساسيين في سلاسل الإمداد، وتعدد عمليات البيع والشراء داخل موانئ ومراكز الإنزال، وفرض رسوم وغرامات متفاوتة من منطقة إلى أخرى، في رفع كلفة المنتجات السمكية ووصولها إلى المستهلك بأسعار مرتفعة، الأمر الذي يحد من الإقبال على شرائها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

■ ما دور الأسواق السمكية في تنظيم عملية البيع والحد من العشوائية؟

تلعب الأسواق السمكية المنظمة دورًا محوريًا في تنظيم عمليات البيع والشراء، والحد من العشوائية والاحتكار، من خلال اعتماد آليات واضحة للتسعير، والبيع بالمزاد العلني، وضبط الجودة، وحماية حقوق الصياد والمستهلك على حد سواء.

■ ما أهمية البيع بالموازين الإلكترونية؟ وكيف وجدتم تفاعل الصيادين والتجار مع هذه الآلية؟

يُعد البيع باستخدام الموازين الإلكترونية في موانئ ومراكز الإنزال السمكي من أهم التدخلات التنظيمية التي أسهمت في تطوير عمليات الصيد والتسويق، فقد رافق تطبيق هذه الآلية تنظيم حركة الناقلات والسيارات داخل الميناء، وتحديد بوابات الدخول والخروج، وتنظيم ساحات الحراج والمزاد العلني، والفرز، وضبط الجودة، كما أسهمت الموازين الإلكترونية في توفير بيانات دقيقة وموثوقة عن كميات الإنتاج، من خلال أتمتة العمليات وربطها شبكيًا، والحد من الكميات المفقودة أثناء الفرز والوزن، إلى جانب تعزيز سلامة وجودة المنتجات السمكية، وتقليل الفاقد الناتج عن سوء التداول والحفظ.

■ هل يسهم التصنيع السمكي في رفع القيمة المضافة للمنتج؟

بلا شك، يُعدّ التصنيع السمكي أحد أهم الركائز في رفع القيمة المضافة للمنتجات السمكية. فمعظم الأنواع السمكية تدخل في عمليات تصنيع متعددة، تشمل التعليب، والتجفيف، والتدخين، والتحويل إلى منتجات ثانوية.

ولا يقتصر الأمر على المنتج الأساسي فقط، بل إن كل جزء من السمكة له قيمة اقتصادية. فمخلّفات الأسماك التي كانت تُهدر وتُرمى في القمامة يمكن تحويلها إلى مسحوق سمكي وزيوت تدخل في صناعة الأعلاف الحيوانية، إضافة إلى استخدامها كأسمدة زراعية، وهو ما يعزز الاستفادة القصوى من المورد السمكي.

وتكمن أهمية التصنيع السمكي كذلك في خفض فاتورة الاستيراد، خصوصًا في المعلبات السمكية، حيث تشير البيانات إلى أن كمية الأسماك المعلبة المستوردة سنويًا تتجاوز 8,000 طن، بتكلفة مالية كبيرة كان من الممكن توجيهها لدعم الإنتاج المحلي.

الإرشاد السمكي هو المفتاح الحقيقي لرفع كفاءة الصياد وحماية المخزون السمكي.

كل جزء من السمكة له قيمة وما كان يُهدر بالأمس يمكن أن يصبح ثروة اليوم

برنامج الصيد التعاقدي أثبت أن تنظيم التسويق قادر على تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة.

البحوث السمكية هي الأساس العلمي لأي قرار رشيد يهدف إلى حماية وتنمية الثروة السمكية.

■ ما الفرص الاستثمارية المتاحة في هذا المجال؟

الفرص الاستثمارية في مجال التصنيع السمكي واسعة ومتنوعة، وتشمل القطاعين المجتمعي والخاص. ومن أبرز هذه الفرص:

•مصانع ومعامل تعليب الأسماك
•معامل تجفيف وتدخين الأسماك
•مصانع مدخلات الإنتاج السمكي مثل القوارب، الشباك، والمحركات
•مشاريع تدوير المخلفات السمكية
•فرص استثمارية في مختلف حلقات سلسلة القيمة (المدخلات – الإنتاج – التسويق)

ويجري حاليًا العمل على تشجيع وتنظيم الاستثمار في سلسلة القيمة للأسماك بالتنسيق مع الجهات المعنية في قطاع الثروة السمكية، بما يضمن استدامة المورد وتعظيم العائد الاقتصادي.

■ ما أثر التصدير السمكي على الصياد والاقتصاد الوطني؟

يُعدّ التصدير السمكي أحد أهم مسارات التسويق في سلسلة القيمة للأسماك والأحياء البحرية، إذ يشكل رافدًا مهمًا للعملة الصعبة، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

كما ينعكس التصدير بشكل مباشر على تحسين المستوى المعيشي للصيادين، من خلال رفع القيمة السعرية للأسماك المخصصة للتصدير، خاصة أن بعض الأنواع لا تحظى بطلب كبير في السوق المحلية ويتم تسويقها خارجيًا.

وبحسب إحصائيات هيئة المصائد السمكية، يبلغ حجم الصادرات السمكية أكثر من 15 ألف طن سنويًا، بقيمة تتجاوز 20 مليار ريال يمني، وهي قيمة تسهم في تحسين دخل آلاف الصيادين والعاملين في هذا القطاع، إلا أن المرحلة الأخيرة شهدت تراجعًا حادًا في الصادرات السمكية، نتيجة إغلاق المنافذ أمام الصادرات اليمنية، حيث كانت السوق السعودية تستحوذ على ما يقارب 80 % من إجمالي الصادرات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الكميات المصدّرة في عام 2025م بنحو 8,000 طن مقارنة بعام 2024م، ما انعكس سلبًا على الوضع المعيشي لمجتمع الصيادين، ودفع بعضهم إلى ترك المهنة.

وفي مواجهة هذا التحدي، يجري العمل حاليًا مع شركات ومعامل التحضير والتصدير على فتح أسواق خارجية بديلة، من خلال تطبيق معايير الجودة (الهاسب) والسعي للحصول على الرقم الأوروبي، بما يتيح الدخول إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما يجري التوسع في التسويق المحلي عبر الجمعيات الزراعية، لضمان وصول الأسماك إلى مختلف المناطق بجودة عالية وأسعار مناسبة.

■ كيف يمكن حماية الثروة السمكية؟

تُعدّ برامج حماية الثروة السمكية من أهم التدخلات لضمان استدامة المخزون السمكي وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. فالصيد الجائر والعشوائي يؤدي إلى استنزاف المخزون السمكي، وتدهور البيئة البحرية، وانعكاسات خطيرة على حياة الصيادين ومجتمعاتهم.

■ ماهي أبرز مظاهر الصيد الجائر؟

•الصيد خلال مواسم التكاثر
•صيد الأسماك الحاملة للبيوض
•استخدام وسائل صيد مخالفة مثل الشباك الوترية، المتفجرات، والإضاءة
•صيد الأسماك الصغيرة، الذي يؤدي إلى فاقد كبير في الكمية والقيمة

وتقع المسؤولية الأولى في الحد من هذه الممارسات على الصياد نفسه، من خلال رفع وعيه بمخاطر الصيد الجائر على مصدر رزقه. كما تلعب الرقابة البحرية، والتنظيم المؤسسي، وتحديد مواسم الاصطياد، دورًا محوريًا في حماية المورد السمكي واستدامته.

■ ما أهمية المانجروف والشعاب المرجانية؟

تُعدّ غابات المانجروف من أهم الموائل الطبيعية لنمو وتكاثر الأسماك والأحياء البحرية، كما تسهم في حماية السواحل من التآكل والانجراف. إلا أن واقع هذه الغابات يتطلب مزيدًا من الرعاية والاهتمام.

ويجري حاليًا تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل وتنمية المانجروف على ساحل البحر الأحمر، بالتنسيق مع هيئة أبحاث علوم البحار وهيئة المصائد السمكية، حيث تم إنشاء مشتل يضم أكثر من 200 ألف شتلة مانجروف، وزراعة نحو 5,000 شتلة في عدد من المديريات الساحلية.

أما الشعاب المرجانية في السواحل اليمنية، فهي من الأكثر تنوعًا عالميًا، لكنها تعرضت لتدمير واسع نتيجة الجرافات، والتسربات النفطية، وبعض ممارسات الصيد الخاطئة، ما يجعل حمايتها وتنميتها أولوية بيئية وتنموية.

■ ما المقصود بالمجاميع الإنتاجية السمكية، وما أهميتها؟

المجاميع الإنتاجية السمكية هي أحد المسارات العملية في سلسلة الأسماك والأحياء البحرية، ويُقصد بها تجمع من الصيادين النموذجيين الذين يمتلكون أدوات الصيد القانونية، والخبرة الفنية، والمعرفة بمواسم ومناطق الاصطياد، إضافة إلى القبول الاجتماعي داخل مجتمع الصيادين.

تتكون المجموعة الواحدة من (10–30) صيادًا، ويُكلّف لها ميسّر يتولى التنسيق وتحديد احتياجات التوسع الرأسي في الإنتاج. وقد أظهرت التجربة وجود وكلاء صيادين لديهم الاستعداد للعمل وفق المنهجية التنموية، وتم احتواؤهم ضمن مجاميع إنتاجية عبر جمعية ساحل تهامة.

وتكمن أهمية هذه المجاميع في كونها نماذج تنموية قابلة للتوسع، تُسهم في:

•خفض تكلفة مدخلات الإنتاج.
•تحسين جودة الإنتاج السمكي.
•زيادة الإنتاج والدخل.
•تعزيز القوة التفاوضية للصيادين داخل السوق.

وبالتوازي، يجري العمل على تشكيل مجاميع تسويق سمكي بالتنسيق مع الجمعيات الزراعية، بما يحقق التكامل من المنتج إلى المستهلك، ويخلق قصص نجاح حقيقية في سلسلة الأسماك.

■ ما خطط وأولويات المرحلة المقبلة في سلسلة الأسماك والأحياء البحرية؟

تتركز أولويات المرحلة المقبلة في تنمية وتطوير سلسلة القيمة للأسماك وفق المنهجية التنموية القائمة على التنظيم والحماية والرعاية والإنشاء، وأبرز هذه الأولويات:

•التوسع الرأسي في الإنتاج السمكي عبر خفض التكلفة وتحسين الجودة.
•التوسع الأفقي من خلال الاستزراع السمكي المجتمعي وتطوير الصيد الساحلي.
•توطين الصناعات السمكية ومدخلاتها، وصناعات ما بعد الإنتاج.
•تطوير التسويق السمكي محليًا وخارجيًا وفتح أسواق جديدة.
•تأهيل وتطوير البنية التحتية للقطاع السمكي.

وتتطلب هذه الأولويات تنفيذ تدخلات بحثية وإرشادية وتعليمية متكاملة، مع استيعاب جميع الفاعلين في سلسلة الأسماك والأحياء البحرية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 147 | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م

سلاسل القيمة والقيمة المضافة للثروة السمكية في اليمن

د. يوسف المخرفي

لقد كان من الضروري استيعاب درس سلاسل القيمة والقيمة المضافة بشكل عام، يوم توصلت دراسة علمية إلى أن الدول النفطية تبيع برميل النفط الخام بنحو 100 دولار، فيما تستورد جميع المنتجات المصنعة من مشتقاته ذات البرميل بنحو 1200 دولار من أوروبا، وفي نهاية الألفية الماضية وصل سعر برميل النفط الخام إلى 8 دولارات، فيما كان سعر الكيلوغرام الواحد من أسماك الشروخ اليمنية نحو 80 دولارًا.

وقد سمعت معلمي في الثانوية العامة عام 1995 يؤكد أن اليمن يمكن أن تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان كدولة منتجة للثروة السمكية والأحياء البحرية، على ضوء ما تمتلكه من ثروة سمكية هائلة على امتداد ساحلها الكبير على بحار دافئة شتاءً وحارة صيفًا، والمهم بالنسبة للأسماك أن لا تكون باردة، وهذا غير وارد في المياه الإقليمية اليمنية، ولله الحمد.

وتهدف عملية الاهتمام بسلاسل القيمة الأكثر شمولاً للمنتج قبل وأثناء وبعد إنتاجه، وكذا القيمة المضافة التي تركز على تحويل المنتج السمكي من خام إلى مصنع، كلتا العمليتين تهدفان إلى تعظيم الإنتاج والمنتج السمكي، وتحقيق الفائدة منه إلى أقصى ما يمكن ولعدد كبير من الناس.

فسلاسل القيمة تُعد بمثابة إدارة متكاملة للإنتاج السمكي، وخطة شاملة لعملية الإنتاج، تبدأ بتوفير الموانئ والمرافئ السمكية المناسبة، والقوارب الحديثة ذات الشبكات الواسعة التي تحد من الاصطياد الجائر، والأعلاف اللازمة للأسماك، وكذا توفير وسائل النقل والتخزين والتبريد والتوزيع المناسبة لنقلها إلى الأسواق المحلية أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

وقبل ذلك تحضرنا القيمة المضافة كعملية مكملة لسلاسل القيمة، التي تقترح بدلاً عن تصدير السمك كمادة خام تحويله إلى منتج مصنع من خلال عمليات التجفيف والتعليب والتدخين وغيرها.

والشاهد في الأمر أنه يمكن بيع سمكة كاملة تزن كيلوغرامًا بسعر 1500 ريال، فيما يمكن بيع حبة تونة معلبة مدخنة لا تزن 200 جم بنفس السعر.

من هنا نؤكد أنه إذا كنا جادين ومجتهدين وتنمويين، وماضون في مسار التنمية المستدامة، واتبعنا جميع هذه الخطوات والمراحل والعمليات، حينها سنشغل مليون يد عاملة في قطاع الثروة السمكية بدلاً عن تشغيل نحو 90 ألفًا فقط، وبالتالي توفير فرص عمل هائلة، والتخفيف من البطالة، وتحسين مستوى الدخل والقدرة الشرائية والتغذية، وبالتالي تحسين مستوى حالة الصحة العامة.

وإن كنا خلاف ذلك سطحيين، فسنحاول تحقيق واحدة من تلك المراحل والخطوات والعمليات، وصنعنا منها إنجازًا فريدًا، وهو في الحقيقة جعجعة بلا طحين.

بالتالي نوصي بالاهتمام والاستثمار في قطاع الثروة السمكية وفق مفردات وأبجديات ومقتضيات سلاسل القيمة، وتحقيق القيمة المضافة، لما فيها من خير وفير للصالح العام.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية النظيفة والمستدامة وتغير المناخ المساعد

أهمية سلاسل القيمة للثروة السمكية في اليمن

فتحي الذاري

تُعدّ الثروة السمكية في اليمن من أبرز الموارد الغذائية والاقتصادية، لما تؤديه من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي. وتمثل سلاسل القيمة للثروة السمكية منظومة متكاملة تشمل جميع الأنشطة المرتبطة بإنتاج الأسماك ومعالجتها وتوزيعها وتسويقها، وصولاً إلى المستهلك النهائي، مع التركيز على تعظيم القيمة المضافة وأثرها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتبدأ سلسلة القيمة من مرحلة الصيد، حيث يعتمد عدد كبير من الأسر اليمنية على هذا النشاط كمصدر رئيسي للدخل. ويسهم تنوع أساليب الصيد، سواء الحرفي أو الصناعي، في التأثير على حجم الإنتاج وجودته. وتُعد هذه المرحلة الأساس الذي تُبنى عليه بقية مراحل السلسلة، ما يستدعي الاهتمام بتنظيمها وتطويرها بما يضمن استدامة الموارد البحرية. وتلي ذلك مرحلة معالجة الأسماك، التي تشمل التنظيف والتجميد، أو تحويل الأسماك إلى منتجات متنوعة مثل المعلبات والأسماك المدخنة. وتُعد هذه المرحلة من أهم مراحل سلسلة القيمة، لما تضيفه من قيمة اقتصادية عالية تسهم في رفع جدوى الاستثمار في القطاع السمكي وزيادة العائدات المالية.

ويأتي بعد ذلك دور التوزيع، الذي يُعد عنصرًا حيويًا لضمان وصول المنتجات السمكية إلى الأسواق بجودة عالية. وتشمل هذه المرحلة عمليات النقل والتخزين والتبريد، حيث تتطلب بنية لوجستية فعّالة للحفاظ على جودة المنتج وتقليل الفاقد. كما يسهم التسويق الجيد في جذب المستهلكين وزيادة حجم المبيعات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السمكية المحلية.

أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في استهلاك المنتجات السمكية، سواء في الأسواق المحلية أو عبر التصدير إلى الأسواق الخارجية. ويتطلب ذلك فهمًا دقيقًا لاحتياجات ورغبات المستهلكين، بما يضمن كفاءة البيع وتحقيق أعلى قيمة ممكنة للمنتج.

وتتجسد القيمة المضافة في الثروة السمكية في عدة عناصر، من أبرزها تحسين عمليات المعالجة والتعبئة والتغليف، ما يؤدي إلى رفع جودة المنتجات وزيادة أسعارها وأرباحها. كما يفتح تطوير المنتجات الثانوية، مثل الزيوت السمكية والمكملات الغذائية، آفاقًا جديدة للأسواق ويعزز تنوع مصادر الدخل.

وتُعد سلاسل القيمة في الثروة السمكية محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية في اليمن، إذ تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لعشرات الآلاف من الأسر، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر. كما تعزز الثروة السمكية الأمن الغذائي من خلال توفير مصدر غني بالبروتين، وتسهم الأنشطة المرتبطة بها في تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

وتشكل سلاسل القيمة للثروة السمكية في اليمن عمودًا فقريًا للنمو الاقتصادي والاستدامة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة والجهات المعنية الاستثمار في تطوير هذه السلاسل عبر تحسين البنية التحتية، وتعزيز مهارات الصيادين، وضمان الاستدامة البيئية للموارد البحرية.

وفي هذا السياق، تُعد سلاسل القيمة في القطاع السمكي أداة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، خاصة مع تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع الموجهات التي أطلقها السيد القائد عبدالملك بدرالدين الحوثي، يمكن الارتقاء بأداء هذا القطاع الحيوي، وفتح آفاق جديدة للنمو والتطوير، بما يسهم في تحسين مستوى معيشة المجتمع اليمني بشكل عام. فالاستثمار في الثروة السمكية ليس خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أهمية القيمة المضافة في التنمية السمكية

د/عبد السلام ظافر

تُعدّ القيمة المضافة أحد المرتكزات الأساسية للتنمية السمكية، لما لها من دور فاعل في زيادة العوائد الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي. ويتحقق ذلك من خلال تحويل الأسماك الطازجة إلى منتجات نهائية ذات جودة أعلى وقيمة إضافية، مثل المنتجات المصنعة الجاهزة للاستهلاك أو شرائح الأسماك المجهزة، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الموارد السمكية وتقليل الفاقد.

ورغم الأهمية الكبيرة للقطاع السمكي في اليمن، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية، وغياب التكنولوجيا الحديثة، والتلوث البيئي، إلى جانب ممارسات الصيد الجائر. وتتمثل أبرز الحلول في تطوير موانئ الصيد، وتطبيق التقنيات الحديثة في الاستزراع والتصنيع السمكي، وتحسين البنية التحتية للنقل والتوزيع، وتعزيز ممارسات الاستدامة البيئية، إضافة إلى إنشاء سلاسل قيمة متكاملة.

أولًا: أهمية القيمة المضافة في التنمية السمكية

•تسهم في زيادة الأرباح والقيمة الاقتصادية من خلال رفع دخل الصيادين والمستثمرين وفتح أسواق تصديرية جديدة.

•توفر فرص عمل متنوعة في مجالات المعالجة والتصنيع والتعبئة للمجتمعات الساحلية والريفية.

•تقلل الفاقد وتحسّن جودة المنتجات السمكية، بما يعزز الأمن الغذائي.

ترفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

ثانيًا: التحديات التي تواجه التنمية السمكية في اليمن

•ارتفاع الفاقد أثناء التداول والنقل والتخزين.

•ضعف البنية التحتية ومرافق الصيد والتجهيز والنقل المبرد.

•التلوث البيئي والصيد الجائر، وما يشكلانه من تهديد لاستدامة المخزون السمكي.

ثالثًا: الحلول المقترحة لتعزيز التنمية السمكية

•تطوير سلاسل قيمة متكاملة تربط الإنتاج بالمعالجة والتسويق.

•تبني التكنولوجيا الحديثة في الاستزراع والتصنيع والتعبئة.

•تحسين النقل والتوزيع عبر شبكات مبردة تقلل الفاقد.

•تطبيق ممارسات الاستدامة البيئية لضمان استمرارية القطاع

أيمن الرماح

سلاسل القيمة السمكية... من مورد طبيعي إلى رافعة للتنمية والاقتصاد

تُعدّ الثروة السمكية من أهم الموارد الطبيعية المتجددة، وتمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في الدول الساحلية. غير أن الاستفادة الحقيقية من هذا المورد لا تتحقق بمجرد الصيد، بل من خلال بناء سلاسل قيمة متكاملة تُحوِّل الثروة السمكية من منتج خام محدود العائد إلى قطاع إنتاجي وتصنيعي قادر على خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد والمجتمع.

وتبدأ سلاسل القيمة في الثروة السمكية من البيئة البحرية نفسها، حيث يشكّل الحفاظ على المخزون السمكي وضمان استدامته الأساس الأول لأي نشاط ناجح، وذلك عبر حماية النظم البيئية البحرية، وتنظيم مواسم الصيد، والحد من ممارسات الصيد الجائر. ثم تنتقل السلسلة إلى مرحلة الاصطياد والإنزال في الموانئ، تليها عمليات الفرز والتداول الأولي، قبل أن تتوسع لتشمل التجميع والنقل والتبريد، ثم المعالجة والتجهيز والتصنيع السمكي، وصولًا إلى التخزين والتوزيع والتسويق في الأسواق المحلية أو الخارجية.

وتكمن أهمية سلاسل القيمة في تحقيق القيمة المضافة، التي تمثل الفارق بين بيع الأسماك كمنتج خام وبيعها بعد معالجتها وتصنيعها وتغليفها. فإدخال المنتج السمكي ضمن سلاسل قيمة متكاملة من شأنه مضاعفة عائده الاقتصادي، وتحويل الثروة السمكية من سلعة أولية محدودة الربحية إلى منتج غذائي وصناعي متكامل.

وللقيمة المضافة أبعاد اقتصادية وتنموية متعددة، إذ تسهم في زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى معيشة الصيادين والعاملين في القطاع، وتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب تحفيز الصناعات التحويلية وتقليل الفاقد والهدر في الموارد السمكية.

وفي هذا الإطار، تلعب الجمعيات التعاونية السمكية دورًا محوريًا في دعم وتطوير سلاسل القيمة، من خلال تنظيم عمل الصيادين، وتوفير مستلزمات الإنتاج، ونشر ممارسات الصيد المستدام. كما تسهم في إدارة مراسي الإنزال، وإنشاء وحدات للتبريد والتخزين الأولي، والدخول في أنشطة المعالجة والتجهيز والتسويق الجماعي، بما يعزز القيمة المضافة ويرفع من مستوى دخل الصيادين.

وفي الختام، فإن تطوير سلاسل القيمة السمكية يتطلب تقديم الدعم اللازم من الجهات المعنية، وتسهيل الاستثمار في قطاع الأسماك، ودعم إنشاء وتطوير معامل ومصانع التصنيع السمكي، إلى جانب التوجه نحو التصدير الخارجي بما يعزز العائد الاقتصادي ويرفع من تنافسية المنتج الوطني. كما تبرز أهمية حماية السواحل والمياه الإقليمية من الصيد غير القانوني، وسنّ القوانين واللوائح المنظمة لسلاسل القيمة، بما يضمن تكاملها واستدامتها، ويُحوِّل الثروة السمكية إلى رافعة حقيقية للتنمية والاقتصاد الوطني.

سلسلة القيمة في الأسماك (Fish Value Chain)

القبطان: عبدالرشيد عبدالغفور

تُعد سلسلة القيمة في الأسماك منظومة متكاملة من الأنشطة والإجراءات التي تمر بها المنتجات السمكية منذ لحظة صيدها من المياه العذبة أو المالحة، وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي. وتهدف هذه السلسلة إلى الحفاظ على جودة الأسماك، ورفع قيمتها الاقتصادية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، سواء على مستوى الصياد أو التاجر أو المستهلك.

وتتكوّن سلسلة القيمة السمكية من عدة مراحل مترابطة، تتمثل في الآتي:

1. **مرحلة الصيد:** وهي المرحلة الأولى في سلسلة القيمة، حيث يتم صيد الأسماك باستخدام الوسائل والأدوات المختلفة، وفق المواسم المسموح بها، وبما يضمن استدامة الثروة السمكية.
2. **المعالجة الأولية:** تأتي هذه المرحلة بعد الصيد مباشرة، وتشمل عمليات تنظيف الأسماك وتقطيعها، ثم حفظها بالتبريد أو التجميد، بهدف الحفاظ على جودتها وتقليل الفاقد.
3. **التعبئة والتغليف:** يتم في هذه المرحلة تعبئة الأسماك في عبوات مناسبة، مثل الصناديق أو الأكياس المخصصة، وتغليفها بطرق صحية تضمن سلامتها وتحافظ على خصائصها الغذائية.
4. **النقل والتوزيع:** تشمل نقل الأسماك من مناطق الصيد أو مراكز المعالجة إلى الأسواق المحلية أو الخارجية، ثم توزيعها على تجار الجملة والتجزئة، مع مراعاة شروط النقل المبرد.
5. **البيع بالتجزئة:** يتم عرض وبيع الأسماك للمستهلكين النهائيين عبر الأسواق، ومحلات بيع الأسماك، والمراكز التجارية.
6. **مرحلة الاستهلاك:** وهي المرحلة الأخيرة في سلسلة القيمة، حيث تصل الأسماك إلى المستهلك ليتم استخدامها في الغذاء.

أهمية سلسلة القيمة في الأسماك:

- **تحسين جودة المنتج السمكي:** تسهم سلسلة القيمة في الحفاظ على جودة الأسماك من خلال اتباع ممارسات صحيحة في الصيد والمعالجة والتخزين والتغليف.
- **زيادة القيمة المضافة للأسماك:** تساعد السلسلة على رفع القيمة الاقتصادية للمنتج السمكي عبر تحسين شكله وجودته وإطالة فترة صلاحيته.
- **خلق فرص عمل:** توفر سلسلة القيمة فرص عمل واسعة في مختلف مراحلها، بدءًا من الصيد، مرورًا بالمعالجة والنقل، وصولًا إلى التسويق والبيع.
- **دعم الاقتصاد المحلي:** تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال دعم الصناعات المرتبطة بالثروة السمكية، وزيادة دخل الصيادين والعاملين في هذا القطاع الحيوي.

وحدة الأسماك بشركة سهول اليمن... نموذج وطني لتطوير تسويق الأسماك وتعزيز دور سلاسل القيمة

محمد السليماني

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج المحلي، وتخفيف الاعتماد على الاستيراد، تواصل وحدة الأسماك بشركة سهول اليمن تنفيذ رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير سلاسل القيمة السمكية، وتوسيع نطاق وصول المنتجات السمكية إلى مختلف شرائح المجتمع، لا سيما في القرى والمناطق الريفية.

وتعمل وحدة الأسماك بشركة سهول اليمن، بالتنسيق والشراكة مع الاتحاد التعاوني الزراعي، على إنشاء وحدات تسويق أسماك داخل الجمعيات الزراعية التعاونية في المديريات، بما يسهم في إيصال المنتج السمكي الطازج والمجمد إلى كل مواطن، وبأسعار مناسبة وجودة مضمونة، مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذه المبادرة.

وصول المنتج السمكي إلى الريف... أولوية تنموية

يمثل وصول الأسماك إلى القرى والأرياف أحد أبرز التحديات التي واجهت السوق المحلي خلال السنوات الماضية، سواء بسبب ضعف البنية التسويقية أو ارتفاع تكاليف النقل والتخزين. ومن هذا المنطلق، جاءت فكرة إنشاء وحدات تسويق سمكي داخل الجمعيات الزراعية كحل عملي ومستدام، يضمن توفر الأسماك الطازجة والمجمدة في مختلف المناطق، ويعزز من التنوع الغذائي، ويحسن النمط الاستهلاكي للمجتمع.

كما تسهم هذه الخطوة في التخفيف من فاتورة الاستيراد للمنتجات السمكية والمجمدة، وما يترتب عليها من أعباء اقتصادية، من خلال الاعتماد على المنتج المحلي، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

دعم الصيادين وتعزيز دور جمعية ساحل تهامة

وفي جانب لا يقل أهمية، تسهم هذه المبادرة في دعم الصيادين عبر توفير قنوات تسويق منظمة ومستقرة لمنتجاتهم، من خلال جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، التي تضطلع بدور محوري في تنظيم عملية التوريد، وضمان استمرارية تدفق الأسماك الطازجة وفق معايير الجودة.

ويُعد هذا التكامل بين شركة سهول اليمن، وجمعية ساحل تهامة، والجمعيات الزراعية، نموذجًا عمليًا للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع التعاوني، بما يحقق مصلحة الصياد، والمستهلك، والسوق المحلي في آن واحد.

تجربة ناجحة في حفظ وتصنيع الأسماك

وفي سياق متصل، نفّذت وحدة الأسماك بشركة سهول اليمن تجربة رائدة وناجحة في مجال حفظ وتصنيع الأسماك، تمثّلت في تجهيز الأسماك وفق أعلى معايير الجودة، بدءًا من عمليات التحضير والتنظيف والتقطيع، وصولًا إلى التغليف والتجميد باستخدام أسس صحية وفنية تضمن الحفاظ على القيمة الغذائية وجودة المنتج.

وجاءت هذه التجربة بالشراكة مع جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، التي أسهمت في توفير المنتج السمكي الطازج، إلى جانب شراكة تكاملية مع معامل تحضير وتجميد الأسماك التابعة للقطاع الخاص، ما أسهم في تعزيز كفاءة سلسلة القيمة السمكية، وتحقيق إضافة نوعية في مجال حفظ وتسويق المنتجات البحرية.

توسيع نطاق التسويق واستدامة المشروع

ومن المقرر أن تشارك وحدات التسويق التابعة للجمعيات التعاونية في المديريات في تسويق هذا المنتج، بما يسهم في توسيع دائرة التوزيع، والوصول إلى المستهلكين في مختلف المناطق، وتعزيز حضور المنتج السمكي المحلي في الأسواق، ضمن منظومة تسويق منظمة ومستدامة.

كما يجري الاستعداد لتدشين العمل وبدء التسويق التجاري للمنتج خلال الفترة القريبة القادمة، في خطوة تُعد ترجمة عملية لنجاح المرحلة التجريبية، وبداية لمرحلة أوسع من التوسع والنمو.

رؤية مستقبلية

تمثل هذه التجربة نموذجًا واعدًا لإعادة تنظيم قطاع تسويق الأسماك في اليمن، وتحقيق التكامل بين الإنتاج والتصنيع والتسويق، بما يعزز من دور التعاونيات، ويدعم الصيادين، ويضمن وصول غذاء صحي وآمن للمواطن، ويسهم في بناء اقتصاد محلي أكثر مرونة واستدامة.

وزير الحاتمي

سلسلة القيمة للأسماك والأحياء البحرية: ركيزة التنمية المستدامة للقطاع السمكي.

تمثل سلسلة القيمة للأسماك والأحياء البحرية أحد أهم المرتكزات الاقتصادية والتنموية للقطاع السمكي، فهي الإطار المتكامل الذي يربط بين جميع المراحل التي تمر بها الثروة السمكية، ابتداءً من الصيد والإنتاج في البحر، مرورًا بالحفظ والنقل والمعالجة والتصنيع، وانتهاءً بالتسويق والوصول إلى المستهلك. وكلما كانت هذه السلسلة منظمة وقوية، انعكس ذلك إيجابًا على جودة المنتج، وزيادة العائد الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة الصيادين والعاملين في القطاع.

تبدأ سلسلة القيمة من الصياد، الذي يُعد الحلقة الأولى والأكثر أهمية، فهو المنتج الأساسي للثروة السمكية. وتعتمد جودة ما بعد ذلك من مراحل على مدى التزام الصياد بأساليب الصيد السليمة، واستخدام الأدوات المناسبة، والتعامل الصحيح مع الأسماك فور اصطيادها من حيث الفرز والتبريد والحفظ. ومن هنا تظهر أهمية التوعية والإرشاد السمكي، ودعم الصيادين بالمعدات والإمكانات التي تساعدهم على رفع جودة المنتج وتقليل الفاقد.

ثم تأتي مرحلة النقل والتداول، وهي مرحلة حساسة قد تتسبب في خسائر كبيرة إذا لم تتوفر وسائل نقل مبردة وبنية تحتية مناسبة من مرافئ إنزال، وأسواق منظمة، وثلاجات حفظ. فضعف هذه الحلقة يؤدي إلى تدهور جودة الأسماك، وارتفاع نسبة التلف، وبالتالي انخفاض قيمتها التسويقية وخسارة جزء كبير من العائد الاقتصادي.

أما مرحلة التصنيع السمكي، فهي من أهم الفرص الواعدة لتعزيز سلسلة القيمة، حيث تتيح تحويل المنتج الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مثل التعليب، والتجفيف، والتجميد، وإنتاج مشتقات الأسماك. وهذه الصناعات لا تسهم فقط في رفع قيمة المنتج، بل تفتح آفاقًا واسعة لخلق فرص عمل، وتنشيط الاستثمار، وتعزيز الصادرات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات السمكية المصنعة.

وتتوج سلسلة القيمة بمرحلة التسويق، التي تمثل الواجهة النهائية للمنتج السمكي، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. ويعتمد نجاح هذه المرحلة على جودة التنظيم، ووضوح المعايير، وتوفر المعلومات التسويقية، وضبط الأسعار، وحماية المستهلك من الغش والتلاعب. كما أن التسويق الناجح يعكس صورة إيجابية عن القطاع السمكي اليمني، ويعزز من ثقة المستهلك بالمنتج الوطني.

إن تطوير سلسلة القيمة للأسماك والأحياء البحرية يتطلب تكاملًا بين جهود الجهات الرسمية، والجمعيات السمكية، والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية والإرشادية. كما يتطلب وضع سياسات واضحة، ودعم البنية التحتية، وتفعيل الرقابة، وتشجيع الاستثمار، وبناء قدرات الكوادر الفنية والميدانية.

سلسلة القيمة ليست مجرد مراحل إنتاج، بل هي منظومة تنموية متكاملة قادرة على تحويل الثروة البحرية إلى قوة اقتصادية حقيقية، تسهم في تحسين الدخل القومي، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم صمود الصياد اليمني، وترسيخ مكانة القطاع السمكي كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 147 | السبت 12 شعبان 1447هـ | 31 يناير 2026م

إرشادات لمعاملات الحصاد وما بعد الحصاد لمحصول الكركم (الهِرْد)

اليمن الزراعية - المهندس عبدالله المراضي.

يُعدّ محصول الكركم (الهِرْد) من أهم النباتات الطبية والعطرية المستخدمة عَلى نطاق واسع في البيت والمطبخ اليمني، لما يتميز به من قيمة غذائية وطبية عالية. وعلى الرغم من ملاءمته للظروف البيئية في عدد من المحافظات اليمنية، إلا أنه ما يزال يُصنّف ضمن المحاصيل الهامشية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي كمحصول اقتصادي، باستثناء عدد محدود من المزارعين الذين توارثوا خبرة زراعته عن آبائهم وأجدادهم.

وتكمن أهمية هذا الدليل في توضيح معاملات الحصاد وما بعد الحصاد لمحصول الكركم، بما يسهم في تحسين جودة المنتج، وتقليل الفاقد، ورفع قيمته التسويقية.

أولًا: الحصاد

يكون محصول الكركم جاهزًا للحصاد بعد فترة تتراوح بين 7–12 شهرًا من الزراعة، ويبدأ موسم الحصاد عادةً خلال الفترة من يناير إلى مارس، وذلك اعتمادًا على صنف الكركم، وموعد الزراعة، وطريقة الري.

ويُنصح بإجراء ريّة خفيفة قبل الحصاد بأسبوع؛ لتسهيل اقتلاع الريزومات من التربة وتقليل تعرضها للتلف.

علامات النضج:

- اصفرار أوراق نبات الكركم.
- جفاف الأوراق والسيقان.
- سهولة اقتلاع الريزومات من التربة، وهو مؤشر على ضعف اتصال الجذور بالنبات الأم.
- اكتمال حجم الريزومات، وظهور لون برتقالي زاه وعميق من الداخل عند كسر جزء صغير منها، مع رائحة قوية ونفاذة.

خطوات الحصاد:

- بعد اكتمال النضج يتم التخلص من المجموع الخضري (حش السيقان مع الأوراق).
- تُقلب التربة باستخدام أدوات زراعية مناسبة (المعْوَل، المجرفة، أو المحراث البلدي)، مع الحرص على عدم إحداث خدوش أو جروح في الريزومات.

- تُجمع الجذور يدويًا، وتُزال المواد العالقة بها، ثم تُفصل الأصابع عن الجذور الأم.

ثانيًا: معاملات ما بعد الحصاد

تُعد معاملات ما بعد الحصاد من العمليات الأساسية التي يجب تنفيذها قبل تسويق محصول الكركم، وتشمل ما يلي:

1. التنظيف اليدوي

يتم تنظيف الريزومات من جميع المخلفات العالقة بها، مثل بقايا السيقان، والجذور القشية، والكتل الترابية، والأحجار، مع فرز الجذور الأم عن الأصابع.

2. تخزين التقاوي (البذور)

تُعد عملية تخزين التقاوي من أهم العمليات بعد الحصاد، ويتم ذلك بإحدى الطريقتين:

- ترك الجذور الأم في الأرض الزراعية.
- تخزينها في غرفة جيدة التهوية، حيث توضع داخل شوالات من الخيش المبلل، مع المتابعة المستمرة ورشها بالماء عند جفافها.

3. التجفيف

توجد طريقتان رئيسيتان لتجفيف محصول الكركم:

الطريقة الأولى: التجفيف بالغليان:

يؤدي الغليان إلى تدمير حيوية الجذور الطازجة، مما يمنع الإنبات أثناء التخزين والتسويق. ومن فوائد هذه الطريقة:

- تسريع عملية التجفيف.
- منع تجدد وإنبات الريزومات.
- الحصول على لون موحد وجذاب للمنتج.

طريقة الغليان:

- يُجهّز وعاء حديدي مناسب، ويُوضع فيه محصول الكركم.
- تُضاف كمية مناسبة من الماء لتغطية المحصول.
- يُغطى الوعاء بقطعة من القماش (الخيش).
- يُستمر في الغليان حتى تظهر المؤشرات التالية:
- تشكل رغوة وخروج أبخرة بيضاء ذات رائحة مميزة للكركم.
- ليونة الريزومات عند الضغط عليها بعصا مدببة ضغطًا خفيفًا.
- سهولة انكسار الجذور عند ضغطها بين السبابة والإبهام.
- تحول لون الجذور إلى اللون الأصفر.

بعد الطهي، يُنقل المحصول للتجفيف، ويُفرش على أسطح نظيفة في طبقة واحدة دون تكديس، لمدة تتراوح بين (15-10) أيام، مع تغطيته ليلًا في حال وجود الندى.

بعد اكتمال التجفيف، يُعبأ في شوالات من الخيش، ثم يُنقل إلى الجمعية الزراعية في المديرية لعملية التلميع والتسويق.

ملاحظة: ننصح المزارعون باتباع هذه الطريقة الأولى؛ لسهولتها وجمعها بين عمليتي السلق والتجفيف لمحصول الكركم

الطريقة الثانية: التجفيف بأشعة الشمس

يُفضّل تقطيع الريزومات إلى قطع صغيرة قبل التجفيف، ثم اختيار مكان مشمس طوال اليوم، بعيد عن الظل والمباني، ويفضل أن يكون مرتفعًا مثل أسطح المنازل.

تُفرد الجذور في طبقة واحدة دون تكديس، وتُغطى ليلًا لتجنب التعفن، مع تقليبها يوميًا لضمان تجفيف متجانس.

تستغرق وقتاً أطول، حيث يستمر من 20إلى 30 يومًا،

كما تتطلب جهداً ومتابعة مستمرة من المزارعين.

علامات اكتمال التجفيف

- صلابة الجذور.
- خفة الوزن.
- تحول اللون إلى البرتقالي الطبيعي.
- ظهور الرائحة المميزة للكركم.

4. التلميع

يتميز الكركم المجفف بمظهر خارجي خشن وغير مرغوب لدى المستهلك، لذا تُجرى عملية التلميع لتحسين المظهر وإزالة التجاعيد، وذلك بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: التلميع اليدوي

- يتم بفرك أصابع الكركم المجففة على سطح صلب، إلا أن هذه الطريقة تعطي مظهرًا خشنًا ولونًا باهتًا نسبيًا.
- الطريقة الثانية: التلميع باستخدام آلة التلميع

تُستخدم أسطوانة تُدار يدويًا، مثبتة على محور مركزي، وجوانبها مصنوعة من شبكة معدنية موسعة.

وعند تدوير الأسطوانة المملوءة بالكركم، يحدث التلميع نتيجة احتكاك الجذور ببعضها البعض، ويُقدّر فاقد التلميع عادةً بنحو 5–8% من الوزن الكلي للمحصول.

الإدارة العامة للبرامج والأنشطة الإرشادية

أهم العمليات الإرشادية الواجب اتباعها لمزارعي أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق خلال شهري

المهندس سعد خليل

يُعد شهرا يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) من أهم المراحل في دورة حياة الأشجار المثمرة متساقطة الأوراق، مثل التفاح والكمثرى والخوخ والمشمش والبرقوق والعنب والرمان. خلال هذه الفترة تبدأ الأشجار في الخروج التدريجي من طور السكون الشتوي استعدادًا للنمو الخضري والتزهير في فصل الربيع، الأمر الذي يتطلب عناية خاصة لضمان صحة الأشجار وتحقيق إنتاج جيد في الموسم القادم.

أولًا: تجهيز العُقَل وعمليات الإكثار للموسم القادم

تُعد عملية الإكثار من العمليات الزراعية المهمة التي يُنصح بتنفيذها خلال هذه الفترة، ويتم ذلك من خلال:

- تجهيز العُقَل بطول يتراوح بين 20–25 سم، على أن تحتوي على 3–4 براعم.
- يكون القطع مستويًا من الأسفل، ومائلًا من الأعلى بزاوية 45 درجة؛ لمنع تجمع المياه وتقليل الإصابة بالأمراض.
- يمكن الإكثار أيضًا عن طريق أخذ السلائف من أفرع الأشجار متساقطة الأوراق وغرسها مباشرة في الحقل أو المشتل.
- كما يمكن ترقيد الأفرع المناسبة لفترة تختلف حسب الصنف، ثم نقلها لاحقًا إلى المكان المستديم.

موعد أخذ العُقَل: يتم غالبًا في نهاية يناير وبداية فبراير، قبل بدء تفتح البراعم، ويتزامن ذلك مع التقليم الشتوي، حيث تُؤخذ العُقَل من الأفرع الناتجة عنه.

طريقة زراعة العُقَل:

- إعداد أحواض أو أتلام مناسبة داخل المزرعة.
- زراعة العُقَل في منتصف الأتلام، مع ترك مسافة 20–30 سم بين كل عُقلة وأخرى.
- تُترك العُقَل في مكانها حتى الموسم القادم، ثم تُنقل وهي في حالة سكون إلى الأرض المستديمة.

ثانيًا: التقليم الشتوي وإعداد الأشجار للنمو الجديد

يُعد التقليم الشتوي من العمليات الأساسية خلال شهر يناير، ويشمل:

- إزالة الأفرع الميتة والضعيفة والمتشابكة.
- تحسين تهوية قلب الشجرة وزيادة تعرضها لأشعة الشمس.
- تنظيم هيكل الشجرة لضمان توازن النمو الخضري في الربيع.
- جمع مخلفات التقليم والتخلص منها خارج البستان للحد من انتشار الآفات.

يسهم التقليم السليم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة الإزهار وتسهيل عمليات الخدمة اللاحقة.

ثالثًا: الري المنتظم والمتوازن

رغم سكون الأشجار نسبيًا، إلا أن الري يبقى ضروريًا، خاصة في المناطق الجافة.

الأراضي القديمة:

- تطهير المصارف والمواوي، وتسوية الأرض، وعمل حلقات حول الأشجار.

الأراضي الجديدة:

- الري بمعدل منتظم (نحو 10 لترات لكل شجرة كل 10–15 يومًا)، مع تجنب الإفراط أو التعطيش.

يساعد الري المنتظم خلال فبراير على تقليل الإجهاد المائي عند بدء النشاط الخضري.

رابعًا: مكافحة الأمراض والآفات

مع اقتراب تفتح البراعم، يجب مراقبة الأشجار لاكتشاف الإصابات مثل:

- البياض الدقيقي.
- الجرب.
- الحشرات القشرية والماصة.

ويُنصح بـ:

- الرش الوقائي بالمبيدات الموصى بها وفق الإرشادات الفنية.
- تنفيذ المكافحة قبل وصول التزهير إلى مراحل متقدمة.

خامسًا: التسميد وتقوية الأشجار

- إضافة السماد البلدي المتحلل وخلطه جيدًا بالتربة.
- رش العناصر الصغرى مثل الحديد والزنك والمنجنيز.
- تجنب التسميد الآزوتي المكثف خلال الشتاء البارد.
- التركيز على الفوسفور والبوتاسيوم لدعم الإزهار.

سادسًا: نصائح إرشادية مهمة

- البدء بالتقليم الشتوي حسب الصنف.
- إزالة الأفرع الجافة والمصابة والمتداخلة.
- جمع مخلفات التقليم والتخلص منها.
- تنظيم الري لتجنب تعفن الجذور.
- تنظيف التربة من الأعشاب وبقايا الثمار المصابة.
- تطهير جروح التقليم وحماية الأشجار من الأمراض.

ريادة شركة سهول اليمن في تجميد الأسماك

اليمن الزراعية: خاص

استطاعت شركة سهول اليمن، عبر وحدة الأسماك، أن تسجّل تجربة رائدة في مجال تجميد الأسماك، محققة نقلة نوعية في حفظ المنتجات البحرية وفق معايير حديثة تواكب احتياجات السوق المحلي. وجاء هذا النجاح في ظل تحديات كبيرة تواجه قطاع الثروة السمكية، ما جعل التجربة نموذجًا عمليًا لكيفية تحويل التحديات إلى فرص تنموية مستدامة.

انطلقت تجربة التجميد من رؤية واضحة تهدف إلى الحفاظ على جودة الأسماك وقيمتها الغذائية لأطول فترة ممكنة، مع ضمان سلامة المنتج ووصوله إلى المستهلك في أفضل حالاته. وركزت شركة سهول اليمن على تطبيق أسس صحية وفنية دقيقة تبدأ من اختيار الأسماك الطازجة، مرورًا بعمليات التنظيف والتقطيع، وانتهاءً بالتغليف والتجميد وفق درجات حرارة مدروسة.

واعتمدت الشركة في تنفيذ هذه التجربة على شراكات تكاملية مدروسة، كان أبرزها التعاون مع جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية لتوفير الأسماك الطازجة بشكل منتظم، إلى جانب الشراكة مع معامل تحضير وتجميد تابعة للقطاع الخاص. هذا التكامل عزز كفاءة سلسلة التجميد، وضمن استمرارية الإنتاج بجودة ثابتة.

وأسهم نجاح تجربة التجميد في حل إشكالية فاقد الأسماك الناتج عن ضعف التخزين، كما مكّن الشركة من توفير منتج سمكي مجمّد بجودة عالية ينافس المستورد من حيث الشكل والسلامة والقيمة الغذائية. وبهذا، عززت شركة سهول اليمن ثقة المستهلك بالمنتجات السمكية، وفتحت نافذة جديدة للاعتماد عليه بدلًا من المنتجات الخارجية.

ولم يقتصر أثر هذا النجاح على السوق فقط، بل امتد ليشمل الصيادين، الذين استفادوا من استقرار الطلب على منتجاتهم، وضمان تصريفها ضمن منظومة منظمة وعادلة. كما ساعدت تجربة التجميد في توسيع نطاق توزيع الأسماك لتصل إلى مناطق بعيدة عن السواحل، بما في ذلك القرى والمناطق الريفية. واليوم، تمضي شركة سهول اليمن بثبات نحو التوسع في تسويق الأسماك المجمّدة عبر وحدات التسويق التابعة للجمعيات التعاونية، في خطوة تعكس جاهزية المشروع للانتقال من المرحلة التجريبية إلى التجارية. وتؤكد هذه التجربة أن الاستثمار في تقنيات التجميد من الحلول الفنية، وركيزة أساسية لتعزيز الأمن الغذائي وبناء قطاع سمكي وطني أكثر كفاءة واستدامة.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	عشاء الروابع الثانية	30	يناير	11	فبراير	سعد بلع	26 يناير	7 فبراير

يقول علي ولد زايد:

عند خروج المصلي عشاء والثريا فوق الرأس خذ شريمك ويابقاس

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

هناك أهمية كبيرة لتطوير إنتاج الأسماك، والعناية بالصيادين، وحل مشاكلهم، ومساندتهم، هم يعانون من اضطهاد، وحرب، وضرر كبير جدًا، من جانب الأعداء من جهة، وعدم اهتمام وإهمال كبير من الجهات الرسمية من جهة أخرى، ومن الممكن توفير الأسماك، وتعليبها، وتطوير الإنتاج لها، وتسويقها، بشكل أفضل وأحسن، وهذا يفيد الناس في غذائهم، في صحتهم، وأيضًا وسيلة من أهم وسائل الكسب الحلال، والرزق الحلال.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 12 شعبان 1447هـ | 30 يناير 2026م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 147

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الاهتمامُ بالثـروةِ البحريةِ

تمتلـكُ اليمـنُ شـريطًا سـاحليًّا وبيئـةً بحريـةً غنيـةً بمخـزون كبيـر مـنَ الأسـماكِ والأحيـاءِ البحريـةِ المُتنوّعـة.

وتُعـدُّ الثـروةُ البحريـةُ مـن أهَـمِّ الثـرواتِ الواعـدة، وهـي تمثّـلُ أحـدَ المـواردِ الرئيسـيةِ لبنـاءِ الاقتصـادِ الوطنـيِّ، نظـرًا لمـا تمثّلـهُ مـن نسـبة فـي الناتـجِ المحلـيِّ للاقتصـادِ الوطنـيِّ، بالإضافـة إلـى اعتمـادِ شـريحةٍ كبيـرة مـن سـكانِ المناطـقِ السـاحليّةِ عليهـا، تُقـدَّرُ بمئـاتِ الآلافِ مـنَ السـكان.

فالثـروةُ البحريـةُ تُعتبـرُ مـن أهمِّ النِّعَـمِ التي رزقَنـا اللهُ بهـا، وهـذا يتطلّـبُ منـا الحمـدَ والشـكرَ للهِ علـى هـذه النِّعـمِ مـن خـلالِ ترجمـةِ موجهـاتِ السـيِّدِ القائـدِ/ عبدالملكِ بـدرِ الديـنِ الحوثـيِّ - يحفظـهُ اللهُ ويرعـاه- إلـى سياسـاتٍ واسـتراتيجياتٍ وبرامـجَ لرفعِ كفـاءةِ الاسـتفادةِ مـنَ الثـروةِ البحريـة، حيـثُ أكّـدَ علـى ضـرورةِ العنايـةِ بالبحـرِ نفسـه، والعنايـةِ بطـرقِ الصيـدِ وتنظيمهـا بشـكلٍ صحيـح، وحسـنِ الإنتـاج، وتطويـرِ الوسـائلِ والأسـاليب، والعنايـةِ بعمليـاتِ مـا بعـدَ الصيـدِ مـن خـلالِ التخزيـنِ والتبريـدِ والتعليـبِ والاسـتثمارِ الأمثـلِ لهـا، بالإضافـةِ إلـى الاسـتفادةِ مـن التقنيـاتِ الحديثـة، ومواكبـةِ التطـوّراتِ فـي حسـنِ إدارةِ ورفـعِ كفـاءةِ الاسـتفادةِ مـنَ الثـروةِ البحريـة.

فالاهتمـامُ والرعايـةُ والعنايـةُ بهـذه الثـروة، واسـتغلالُها الاسـتغلالَ الأمثـلَ والمسـتدامَ مـن خـلالِ الحفـاظِ علـى البيئـةِ البحريـة وحمايتِهـا مـن التدهـور، وأيضًـا التوعيـةُ بخطـورةِ الصيـدِ العشـوائيِّ والجائـر، وحمايـةُ الشـعابِ المرجانيـةِ وأشـجارِ المانجـروف، أمـرٌ ضـروريٌّ.

فالثـروةُ البحريـةُ فـي بلادنـا محـطُّ أطمـاعِ كثيـرة مـن دولِ الاسـتكبارِ والطغيـانِ والظلـمِ مـنَ الجوانـبِ الاقتصاديـة، كمـا أنَّ البحـرَ نفسـهُ محـلُّ أطمـاعِ مـنَ الجوانـبِ الجغرافيـةِ والأمنيـةِ والعسـكرية.

كـونَ مـا أعطـى بلادَنـا موقعًـا اسـتراتيجيًا جعلَهـا محطًّـا أطمـاعَ الأعـداء، كمـا أنَّ هـذا القطـاعَ الواعـدَ يمتلـكُ فرصًـا اسـتثماريّةً كثيـرةً ومتنوّعـةً تتمثّـلُ فـي الإنتـاجِ والتعليـبِ والتعبئـةِ والتصنيـع، ومـن ثـمَّ تنميـةِ الصـادرات، لا سـيَّما وأنَّ بيئتنـا البحريـةَ تختـزنُ أنواعًـا مـنَ الأسـماكِ والأحيـاءِ البحريـةِ ذاتِ القيمـةِ الغذائيـةِ الكبيـرة. وهـو قطـاعٌ حيـويٌّ يحتـاجُ إلـى تضافـرِ الجهـودِ الرسـميةِ والمجتمعيـةِ وقطـاعِ الخـاصِّ حتـى يـؤديَ دورهُ الحقيقـيَّ فـي بنـاءِ الاقتصـادِ الوطنـيِّ.

كمـا أنَّ تنفيـذَ الموجّهـاتِ الحكيمـةِ للاهتمـامِ بالثـروةِ البحريـةِ واجـبٌ دينـيٌّ واقتصـاديٌّ واجتماعـيٌّ وأمنـيٌّ وعسـكريٌّ فـي مجـالِ نصـرةِ الإسـلامِ ومواجهـةِ أعـداءِ الأمـةِ والصـراعِ بيـنَ الحـقِّ والباطـل.

مقال كتبه الشهيد الدكتور رضوان الرباعي ونشر في العدد 44 بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1445هـ- الموافق 23ديسمبر 2023م